م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/569

قضايا الاقتصاد السوري - الصناعة الوطنية، النفط، الزراعة، الليرة

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 569/2026

Issues of the Syrian economy – national industry, oil, agriculture, the Syrian pound

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 29 آذار، 29 Marsh 2026

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/569
قضايا الاقتصاد السوري– الصناعة الوطنية، النفط، الزراعة، الليرة
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 29 آذار، 29 Marsh 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 569/2026,
Issues of the Syrian economy – national industry, oil, agriculture, the Syrian pound
Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/569

قضايا الاقتصاد السوري - الصناعة الوطنية، النفط، الزراعة، الليرة

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 569/2026

Issues of the Syrian economy – national industry, oil, agriculture, the Syrian pound

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 29 آذار، 29 Marsh 2026

Table of Contents

1 - صناعيو حلب يرفعون الصوت عالياً مطالبين بحماية الصناعة الوطنية ودعمها وتوفير مقوماتها قبل فوات الأوان 7

شهدت غرفة صناعة حلب اليوم اجتماعاً موسعاً للصناعيين من مختلف الصناعات بحضور السادة عماد طه القاسم رئيس غرفة الصناعة والمهندس يوسف الشبلي عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حلب وعبد الله رزوق مدير المالية.

2 - توقيع اتفاقية التنقيب البحري في سوريا.. كم حقلا يشمله الاستكشاف؟..... 9

قال مدير الاتصال المؤسساتي في الشركة السورية للبترول صفوان الشيخ أحمد، إن "سوريا تمتلك حقولاً بحرية على الشاطئ السوري ضمن 5 بلوكات بحرية"، مشيراً إلى تخصيص بلوك بحري واحد لشركتي "شيفرون" و"باور" المعنيتين بأعمال الاستكشاف والتنقيب البحري،

3 - سوريا تكشف مصير الليرة القديمة بعد الاستبدال 11

مع استمرار استبدال العملة السورية القديمة بالجديدة، يواصل الجهاز المركزي للرقابة المالية في سوريا إشرافه على عمليات استلام وفرز وإتلاف العملة القديمة المستبدلة بجميع مراحلها. وتبدأ تلك المراحل من استلام العملة القديمة في فروع المصارف بالمحافظات، ليتم إتلافها لاحقاً بالمراكز المخصصة.

4 - استقرار وترحيل في أي لحظة.. حين تصبح الحياة في مصر حلماً شاقاً للسوريين 12

على مدى سنوات طويلة، كانت مصر واحدة من أبرز الوجهات التي استقبلت السوريين الفارّين من الحرب، من دون مخيمات أو عزل جغرافي. اندمج القادمون الجدد في المدن والأحياء، افتتحوا مطاعم ومحالّ وورشاً، والتحق أبناؤهم بالمدارس والجامعات، بدا الوجود السوري جزءاً طبيعياً من الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

5 - لإنشاء أول حقل بحري.. دمشق تبرم اتفاقا مع شركتين أمريكية وقطرية 19

وقعت سوريا، اليوم الأربعاء، مذكرة تفاهم مع شركتي شيفرون الأميركية وباور إنترناشونال القابضة القطرية للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية.

6 - شراكة قطرية-عالمية لإطلاق مشروع تأهيل أنابيب النفط في سوريا 21

يهدف المشروع إلى ترسيخ مكانته كجهة حصرية لتقديم خدمات سلامة خطوط الأنابيب، الفحص، التأهيل، وخدمات دورة الحياة ذات الصلة، بالتعاون مع الشركة السورية للنفط (SPC) وجميع الوزارات والجهات المعنية في سوريا.

7 - أزمة الزراعة في سوريا.. خسائر ضخمة تراجع إنتاج على الأمن الغذائي..... 22

ناقش تلفزيون سوريا واقع الزراعة السورية في حلقة خاصة، سلطت الضوء على تراجع الإنتاج وشح المياه وارتفاع كلف الزراعة، في ظل آثار الحرب والجفاف وتغير المناخ واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي، وانعكاس ذلك على الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ومستقبل الريف السوري.

8 - "إس تي سي" مشروع مع الصندوق السيادي السوري بـ 3 مليارات ريال..... 25

أعلنت شركة الاتصالات السعودية "إس تي سي"عن ترسية مشروع مع الصندوق السيادي السوري وذلك لغرض تنفيذ مشروع بنية تحتية للاتصالات "Silklink" في الجمهورية العربية السورية (سوريا). قيمة المشروع تبلغ 3 مليارات ريال.

9 - فوربس: مشكلة وحيدة تعترض سبيل الاستثمارات السعودية في سوريا 26

تستثمر السعودية ودول الخليج بكثافة في إعادة إعمار سوريا، مع مشاريع تشمل مطارات وشبكات اتصالات ومحطات للطاقة والمياه. ومع ذلك، تأتي هذه الاستثمارات في بلد لا تزال مؤسساته القضائية والإدارية ضعيفة، ودون إطار حوكمة واضح يضمن الشفافية أو العدالة الجغرافية.

10 - لماذا لا ترتفع قيمة الليرة السورية رغم احتياطي الذهب المتوفر؟..... 31

قال حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية إن احتياطي الذهب لدى المصرف تجاوز 42 تريليون ليرة (380 مليار دولار)، بما يغطي أكثر من 100% من الكتلة النقدية المتداولة، مستفيداً من ارتفاع أسعار الذهب، نحو 26 طناً،

11 - الليرة السورية الجديدة: بيان الحرية بلغة الأرض 33

العملة السورية أعلن عن إطلاقها في 30 ديسمبر/كانون الأول 2025، في صباح شتوي من يناير/كانون الثاني، تأمل السوريون ورقة نقدية جديدة بين أصابعهم؛ غصن زيتون يتوسطها، وألوان زاهية تملأ أطرافها، ونجمة ثمانية تتلألأ في زاويتها.

12 - إطلاق مدونة السلوك المهني والأخلاقي لقطاع الإعلام في سوريا 37

أطلقت وزارة الإعلام اليوم الأحد مدونة السلوك المهني والأخلاقي لقطاع الإعلام في سوريا 2026، تحت شعار "إعلام مهني.. وكلمة مسؤولة" حفل أقيم في فندق الداما روز بدمشق.

13 - الملكية العقارية في سوريا.. تحديات ضمان الحقوق في ظل القوانين المتعددة39

تمثل الملكية العقارية في سوريا حقاً قانونياً حيوياً وأساسياً، لكنها تواجه تعقيدات عدة جراء تعدد السجلات والإجراءات القضائية والقيود القانونية لاختلاف أنواع الملكية وسبل نقلها وحماية الحقوق، ما يجعل ضمان الملكية الصحيحة مسألة دقيقة وحساسة لكل مالك ومستثمر.

14 - نقابة المهندسين الزراعيين وأصدقاء جايكا توقعان مذكرة تفاهم لتعزيز البحث العلمي والتدريب 45

وقعت نقابة المهندسين الزراعيين في سوريا، اليوم الأربعاء، مع جمعية "أصدقاء جايكا" اليابانية في سوريا، مذكرة تفاهم، تهدف لتوظيف نتائج البحث العلمي الزراعي والتقانات الحديثة في خدمة التنمية الريفية وتعزيز الأمن الغذائي،.

15 - أكثر من 5 ملايين ليرة تداولات سوق دمشق في جلسة اليوم 48

سجل سوق دمشق للأوراق المالية خلال جلسة اليوم الأحد، قيمة تداول إجمالية تجاوزت الـ 5 ملايين ليرة سورية من العملة الجديدة، وتوزعت بواقع 174165 سهماً من خلال 167 صفقة، وفقاً للنشرة اليومية الصادرة عن السوق.

16 - الصين ترسم ملامح إعمار سوريا الجديدة من لبنان 49

شركة GCI تتحضر لإعادة إعمار سوريا انطلاقاً من لبنان (الوكالة الوطنية) بينما تنشغل الأوساط الاقتصادية بمراقبة ملامح "سوريا الجديدة" والأنباء عن ترتيبات لزيارات دمشقية رفيعة المستوى إلى بكين، برز حراك ميداني يطبخ على نار هادئة في بلدة شتورة اللبنانية. إعلان مجموعة "GCI" الصينية، التي تضم تحت جناحها 25 شركة عملاقة،

17 - إصلاح الشركات ونظام المعاشات.. سوريا تطوير القطاع المالي بدعم دولي.... 52

عقد وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، ثلاث ورش عمل منفصلة مع فرق فنية متخصصة من البنك الدولي، تناولت قضايا تتعلق بالمالية العامة والقطاع المالي.

18 - 20ألف ليرة... سقف السحب اليومي في مصرف سوري 54

أعلن المصرف التجاري السوري عن زيادة سقف السحب اليومي من الصرافات الآلية التابعة له ليصل إلى 20 ألف ليرة بالعملة الجديدة، أي ما يعادل مليوني ليرة بالعملة القديمة، وذلك استناداً إلى توجيهات مصرف سوريا المركزي.

19 - مصادر تقول إن شركة قطرية ستستحوذ على حصص كبيرة في بنوك سورية55

مجموعة استثمار القابضة القطرية (IGRD.QA)يفتح علامة تبويب جديدة إن البنك سيسيطر على بنك شهبا السوري ويستحوذ على حصة 30% في البنك الإسلامي الدولي السوري، مما يمثل أول عمليات استحواذ مصرفية أجنبية في سوريا منذ سقوط الأسد.

20 - - كندا ترفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا 56

أعلنت وزيرة الخارجية الكندية أنيتا أناند، أمس الأربعاء، تعديلات واسعة على "لوائح التدابير الاقتصادية الخاصة في سوريا"، شملت رفع الحظر الشامل المفروض منذ مايو/أيار 2011، استجابة للتغيرات السياسية والميدانية في البلاد.

21 - سوريا تحصل على دعم من البنك الدولي لتطوير السكك الحديدية 58

بحث وزير النقل السوري يعرب بدر، مع المدير الإقليمي للبنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط جان كريستوف كاريه، آلية تعزيز التعاون بين سوريا والبنك الدولي في مجالات النقل السككي والنقل المستدام.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/569

قضايا الاقتصاد السوري - الصناعة الوطنية، النفط، الزراعة، الليرة

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 569/2026

Issues of the Syrian economy – national industry, oil, agriculture, the Syrian pound

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 29 آذار، 29 Marsh 2026

1 - صناعيو حلب يرفعون الصوت عالياً مطالبين بحماية الصناعة الوطنية ودعمها وتوفير مقوماتها قبل فوات الأوان

غرفة صناعة حلب

شهدت غرفة صناعة حلب اليوم اجتماعاً موسعاً للصناعيين من مختلف الصناعات بحضور السادة عماد طه القاسم رئيس غرفة الصناعة والمهندس يوسف الشبلي عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حلب وعبد الله رزوق مدير المالية.

وأجمع الصناعيون ان الصناعة الوطنية تمر اليوم بضائقة شديدة وتعاني من مصاعب وعوائق متعددة من شأنها أن تؤدي لدمار الصناعة السورية في حال لن يتم اتخاذ اجراءات سريعة وفاعلة وملبية لمطالب الصناعيين.

وانتقد الحضور مماطلة وزارة الاقتصاد والصناعة في تلبية مطالب الصناعيين في حلب التي سبق أن رفعتها الغرفة في أكثر من كتاب ودراسة ومطالبة واجتماع، لافتين إلى أن هذا الأمر انعكس سلباً على المعامل وأدى إلى توقف عدد منها أو تقليص حجم إنتاجها.

وركزت مطالب الصناعيين حول ضرورة دعم الإنتاج المحلي والصناعة الوطنية وحمايتها من المنافسة غير المتكافئة التي تتعرض لها من البضائع المستوردة، لكون كلفة الإنتاج المحلي عالية نتيجة ارتفاع أسعار حوامل الطاقة والكهرباء بشكل أكبر من أسعار الدول الأخرى، بالإضافة للمطالبة بضبط المعابر الحدودية والتشدد في مراقبة

جودة المستوردات ومنع أية سلعة غير مطابقة للمواصفات، كما أكدوا على إعادة النظر بالغرفة الجمركية وتعديلها بما يحقق دعماً فعلياً للصناعة الوطنية، مطالبين بحماية الصناعات النسيجية وفقاً لورقة العمل التي تم التوافق عليها بين غرفة صناعة حلب وغرفة صناعة دمشق وريفها وجرى رفعها لوزير الاقتصاد والصناعة ولم يصدر أي قرار بشأنها، وبإيجاد حل لمعامل صهر المعادن التي توقفت بسبب الإغراق المتعمد من البضائع الإيرانية متدنية السعر لاسواقنا بالإضافة لارتفاع سعر الكهرباء لمعامل مقارنة مع باقي المعامل، إلى جانب المطالبة لمعالجة وضع المنتجات الغذائية المجهولة المصدر والرخيصة السعر الموجودة في الأسواق.

وانتقد الحضور تطبيق سياسة السوق الحر المفتوح لافتين إلى أن هذا الأمر يتطلب لاقتصاد قوي وقوة شرائية للمواطن وهو أمر غير متوفر حالياً.

وأكد الصناعيون أن عدد كبير من المعامل باتت على أبواب التوقف أو الإغلاق وإن العديد من الصناعيين يعملون اليوم على آلات في معاملهم لتوفير أجور العامل وعدم توقفهم عن العمل.

وطالب صناعيو حلب بتدخل حكومي فاعل وسريع يعيد إنعاش الصناعة الوطنية عموماً وصناعة حلب على وجه الخصوص من خلال توفير جملة محفزات للصناعة وتخفيض أسعار حوامل الطاقة والكهرباء وسرعة إصدار التشريعات المالية التي تحقق العدالة الضريبية وتعديل التعرفة الجمركية بما يوفر حماية للمنتج الوطني وتحسين وتوفير مجمل الخدمات في المناطق الصناعية، لافتين إلى أن عامل الزمن ليس في صالح صناعتنا الوطنية وفي حال لم يتم التعامل بسرعة وجدية مع هذه المطالب بعيداً عن الروتين والمراسلات الورقية فإن المستقبل لن يكون جيداً لصناعتنا السورية.

وأكد صناعيو حلب أن لا خيار أمامهم سوى مواصلة العمل والإنتاج رغم كل الصعوبات والتحديات والمعوقات وهم يأملون بتعاون حكومي اكبر يحقق الدعم الحقيقي للصناعة والإنتاج وليس للتجارة الاستهلاكية.

https://alshiraa.net/%d8%ae%d8%af%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%83%d8%a8%d8%b1%d9%89-%d9%83%d9%8a%d9%81-%d8%b3%d8%b1%d9%82%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%83%d9%86/?fs=14

2 - بعد توقيع اتفاقية التنقيب البحري في سوريا.. كم حقلا يشمله الاستكشاف؟

سوريا تخصص بلوكاً بحرياً لشركتين دوليتين لاستكشاف الغاز والنفط (رويترز)

تلفزيون سوريا – دمشق، | 2026.02.05دمشق

قال مدير الاتصال المؤسساتي في الشركة السورية للبترول صفوان الشيخ أحمد، إن "سوريا تمتلك حقولاً بحرية على الشاطئ السوري ضمن 5 بلوكات بحرية"، مشيراً إلى تخصيص بلوك بحري واحد لشركتي "شيفرون" و"باور" المعنيتين بأعمال الاستكشاف والتنقيب البحري،

وأضاف أن " هذه البلوكات الموجودة على الشاطئ السوري مكتشفة منذ نحو خمسين عاماً، والعمل الفعلي لها يبدأ لأول مرة بعد سقوط النظام المخلوع"، وفق ما نقلته" الإخبارية."

وتابع الشيخ أحمد أن الاعتماد على الكوادر والمهندسين السوريين يشكل شرطاً أساسياً في الاتفاقية، ويحمل التوقيع عليها أبعاداً اقتصادية وسياسية واسعة، متوقعاً أن تتحول خلال الأشهر القادمة إلى اتفاقية فعلية، ما يسهم في تحفيز الشركات العالمية على بدء الاستثمار في سوريا، ويضع أسس تبلور الأمن الطاقوي السوري خلال المرحلة المقبلة.

وفي سياق متصل، بين أن السيطرة على معظم الحقول شرق الفرات أسهمت في زيادة ساعات التغذية الكهربائية، مضيفاً أن " حقول الجزيرة السورية تعرضت لأضرار كبيرة نتيجة لطرق الاستجرار السابقة، والعمل جارٍ على إعادة تأهيل الآبار."

وذكر أنه بعد استكمال عمليات التأهيل سيتم ضخ نحو مليون و200 ألف متر مكعب يومياً من الغاز، ما سينعكس تحسناً واضحاً على واقع التغذية الكهربائية في البلاد.

ولفت إلى أن شركتي "شيفرون" و"باور" ستتوليان أعمال المسح والدراسة البحرية، مع السعي بالتوازي إلى إبرام اتفاقيات لإعادة تأهيل خطوط النفط بين العراق وسوريا.

ويشمل الاستثمار حقول كونيكو و العمر و التنك والجفرار بالإضافة إلى حقل رميلان، وذلك في ظل اهتمام متزايد من الشركات الأجنبية الكبرى بالحقول السورية، ولا سيما الحقول البحرية التي تحتوي على احتياط ضخم من الغاز والنفط، حيث يشكل الغاز النسبة الأكبر من هذه الاحتياطيات.

مذكرة تفاهم مع شركتين دوليتين

وقعت الشركة السورية للبترول، أمس الأربعاء، مذكرة تفاهم مع شركة "شيفرون" الدولية وشركة "باور إنترناشيونال" القابضة، للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية.

وبحسب "سانا"، المذكرة التي تم توقيعها في قصر الشعب بدمشق، تهدف إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية في قطاع الطاقة، ودعم مسارات التنمية والاستثمار والاستكشاف البحري والتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية.

من جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي للشركة السورية للبترول، يوسف قبلاوي، أن أهمية هذه المذكرات تأتي من دورها بتعزيز الاقتصاد الوطني وفق ما نقلته "الإخبارية."

وبين أنه تم تخصيص فريق وبجهوده سيتم دعم هذه الاتفاقية لتكون عقداً، مشيراً إلى أن "الآبار النفطية تعرضت لأعمال تخريب قبل سيطرة الدولة عليها."

بدوره ، قال المبعوث الأميركي إلى سوريا، توماس براك، خلال توقيع مذكرة تفاهم إن "سوريا تهرنا من جديد بنسيجها عمودياً وأفقياً بقيادة الرئيس أحمد الشرع، فالقيادة السياسية تشكل ركيزة أساسية في بناء مرحلة التعافي والاستقرار."

ولفت إلى أن هذه الشراكة تمثل خطوة تحويلية لرسم صورة جديدة لسوريا بعد سنوات من المعاناة، فالاستثمار في قطاع الطاقة يفتح آفاقاً لفرص عمل وحياة أفضل في سوريا، مبيناً أن " شركة شيفرون تعد من أهم وأكبر الشركات التي تذهب حيثما تحركت السياسة الأميركية."

https://www.syria.tv/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%83%D9%85-%D8%AD%D9%82%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%B4%D9%85%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%83%D8%B4%D8%A7%D9%81%D8%9F?amp

3 - سوريا تكشف مصير الليرة القديمة بعد الاستبدال

استلام الليرة السورية القديمة - سانا

الجهاز المركزي للرقابة المالية يتولى استلام العملة القديمة من فروع المصارف

الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 04 :فبراير ,2026:

مع استمرار استبدال العملة السورية القديمة بالجديدة، يواصل الجهاز المركزي للرقابة المالية في سوريا إشرافه على عمليات استلام وفرز وإتلاف العملة القديمة المستبدلة بجميع مراحلها.

وتبدأ تلك المراحل من استلام العملة القديمة في فروع المصارف بالمحافظات، ليتم إتلافها لاحقاً بالمراكز المخصصة لذلك، لضمان سلامة الإجراءات وحماية المال العام وتعزيز الثقة بالسياسات النقدية المتبعة.

وقال الوكيل المشرف على رقابة القطاع الاقتصادي في الجهاز، محمد غفير، إن الجهاز وفي إطار دوره القانوني يقوم بالرقابة على إجراءات استلام وإتلاف العملة السورية القديمة، والتأكد من سلامة إجراءاتها من الناحية القانونية، ومتابعة الالتزام بتنفيذ الإجراءات الموضوعة، حيث تتم متابعة ذلك بشكل دائم لضمان تطابقها مع القوانين، وتحقيق أعلى درجات الشفافية، ومنع أي إساءة أو هدر للمال العام، وفقاً لوكالة الأنباء السورية "سانا."

وأضاف غفير أن عملية الاستلام والإتلاف تتم بالتنسيق مع مصرف سوريا المركزي والجهات المختصة في جميع المراحل، بما يضمن تعزيز الثقة بالإجراءات النقدية المتخذة وحماية الاستقرار النقدي.

وتأتي عمليات إتلاف واستبدال العملة السورية القديمة بالجديدة في إطار السياسات النقدية الهادفة إلى تحديث الكتلة النقدية وتعزيز كفاءة التداول النقدي وضمان سلامة النظام المالي.

https://www.alarabiya.net/amp/aswaq/economy/2026/02/04/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84

4 - استقرار مفقود وترحيل في أي لحظة.. حين تصبح الحياة في مصر حلماً شاقاً للسوريين

توقف كثير من السوريين عن الخروج من منازلهم إلا للضرورة القصوى وتراجعت الحركة في مطاعم ومحال سورية كانت تعج بالزبائن سابقاً

تلفزيون سوريا – خاص، 06:20 | 2026.01.31دمشق

على مدى سنوات طويلة، كانت مصر واحدة من أبرز الوجهات التي استقبلت السوريين الفارّين من الحرب، من دون مخيمات أو عزل جغرافي. اندمج القادمون الجدد في المدن والأحياء، افتتحوا مطاعم ومحالّ وورشاً، والتحق أبناؤهم بالمدارس والجامعات، حتى بدا الوجود السوري جزءاً طبيعياً من الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

هذا الاندماج منح كثيراً من السوريين شعوراً بالاستقرار النسبي، رغم أن إقاماتهم كانت في معظمها مؤقتة وتتطلب تجديداً دورياً.

غير أن هذا الاستقرار النسبي بدأ يتآكل تدريجياً خلال العامين الأخيرين مع تعقّد شروط الإقامة وتغيّر مساراتها القانونية: قرارات إغلاق متتالية لبعض أنواع الإقامات، ورسوم وغرامات مرتفعة على التأخير في التجديد، دفعت أعداداً متزايدة إلى الوقوع في وضع قانوني غير منتظم، حتى من كانوا ملتزمين بالإجراءات سابقاً.

ورغم أن السلطات المصرية أعلنت أكثر من مرة عن فترات سماح وإعفاءات من الغرامات لمن يرغب بالمغادرة الطوعية، فإن كثيرين لم يتمكنوا من ترتيب أوضاعهم خلال تلك المدد القصيرة، لتعود الأزمة من جديد بشكل أكثر حدة منذ منتصف كانون الأول 2025 وحتى الآن، وفق شهادات متقاطعة لسوريين مقيمين أو مُرحَّلين حديثاً.

في هذا التقرير، تصف شهادات متقاطعة لسوريين في مصر، تحدثوا لموقع "تلفزيون سوريا"، بعضهم تم ترحيله فعلاً إلى سوريا، مرحلة جديدة أكثر صرامة في

التفتيش والتوقيف والترحيل يعيشها السوريون في مصر، دفعت بعضهم لوصف الحياة في مصر بأنها أصبحت "حلماً شاقاً بعيدا عن التحقيق".

مقطع فيديو من كاميرا مراقبة في أحد الشوارع التي تشهد وجوداً كثيفاً للسوريين يظهر اعتقال رجل سوري من قبل دورية أمنية

تضييق المسارات القانونية

حتى عام منتصف عام 2023 كان بإمكان كثير من العائلات السورية الحصول على إقامة مرتبطة بتسجيل أحد الأبناء في مدرسة حكومية، كما كان متاحاً تجديد إقامة قصيرة الأمد بناءً على عقد إيجار منزل كل عدة أشهر.

هذه المسارات توقفت عملياً أو أصبحت محصورة بشروط ضيقة، إذ لم يعد التسجيل في المدارس الحكومية يمنح إقامة، واقتصر الأمر على المدارس الخاصة وفي حالات محددة، كما أُلغي مسار الإقامة المتجددة بعقد الإيجار، ما أغلق منفذاً كان يعتمد عليه عدد كبير من العائلات.

أمام ذلك، لم يكن أمام السوريين في مصر سوى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باعتبارها المسار الوحيد تقريباً لتقنين الوضع عبر بطاقة طالب لجوء، لكن الضغط الهائل أدى إلى مواعيد بعيدة جداً للتسجيل، تمتد أحياناً لسنوات.

مصدر سوري مقيم في القاهرة يصف الوضع بأن الشخص قد يقدّم طلبه ويحصل على رسالة نصية بموعد بعد عامين أو أكثر، وخلال هذه الفترة يبقى عملياً بلا إقامة سارية ومعرّضاً للتوقيف في أي وقت، رغم أن تلك الرسالة يفترض أن تُعتبر دليلاً على أنه يسلك مساراً قانونياً.

في الوقت نفسه، بقيت الإقامة الاستثمارية متاحة نظرياً، لكنها تحولت إلى مسار مكلف ومعقد، فتح باباً واسعاً للسماسرة والشركات الوهمية التي تعد بتأسيس شركات شكلية مقابل مبالغ كبيرة من دون ضمان الحصول على الموافقات الأمنية النهائية.

محامٍ يعمل على ملفات الإقامات الاستثمارية يؤكد أن الموافقات أصبحت شديدة الندرة، وأن كثيرين دفعوا مبالغ كبيرة على أمل الحصول على إقامة استثمارية ثم بقوا بلا نتيجة واضحة.

حملات تفتيش واسعة ومشاهد قاسية في الشارع

منذ منتصف كانون الأول 2025، بدأت بحسب إفادات عدة مصادر حملات تفتيش مكثفة في شوارع وأحياء يعتقد وجود كثافة سورية فيها، إضافة إلى مداهمات لأماكن عمل مثل المطاعم والمحال والورش.

مصدر سوري شهد إحدى الحملات يؤكد أن التوقيف يتم أحياناً لمجرد التأكد من الجنسية، حيث يسأل الشخص إن كان سورياً، ثم يطلب منه إبراز الإقامة، وفي حال وجود أي خلل أو انتهاء مدة الصلاحية ينقل فوراً إلى الحجز تمهيداً للترحيل.

مصادر أخرى ذكرت مشاهدة حافلات تقل عشرات الشبان السوريين الموقوفين دفعة واحدة، في مشهد يوحي بحملات جماعية أكثر منه حالات فردية.

التوقيف، وفق الشهادات، لم يعد يقتصر على الرجال، بل طال نساء في الشوارع والأسواق، كما تكررت روايات عن مداهمات لمطاعم سورية في مناطق مختلفة من القاهرة الكبرى، حيث يُطلب من جميع الموجودين إبراز أوراقهم.

في إحدى هذه المداهمات، هرب عامل في مطعم لا يحمل إقامة سارية من المكان في أثناء وجود عناصر الأمن، ما أدى إلى تصعيد سريع داخل المطعم، شمل اعتقال عاملين آخرين وحدوث اعتداءات طالت حتى مصريين كانوا يعملون في المكان، قبل أن ينتهي الأمر بدفع مبالغ مالية كبيرة وإعادة العمال السوريين إلى بلدهم.

مصادر متعددة تشير أيضاً إلى تزايد التفتيش قرب السفارة السورية في القاهرة، حيث يتم توقيف من يخرج ولا يحمل إقامة سارية المفعول، في وقت لا تملك فيه السفارة، بحسب هذه المصادر، صلاحية للتدخل في قرارات التوقيف أو الترحيل لأنها ترتبط بإجراءات سيادية للسلطات المصرية.

تسوية مالية أو ترحيل وضياع الممتلكات

تصف شهادات متقاطعة مسارين محتملين بعد التوقيف: إما دفع مبالغ مالية فورية تنهي الأمر في مكانه، أو الانتقال إلى الأقسام والجهات المختصة حيث يصبح الخروج أصعب بكثير وقد ينتهي بالترحيل.

مصدر سوري يشرح أن من يستطيع "تسوية الموضوع في الشارع" قد يدفع مئات الدولارات فقط، أما من يُنقل إلى الحجز فيدخل فيما يشبه الدوامة الإدارية الطويلة

التي قد تتطلب آلاف الدولارات لتوقيفها، وإلا ينتهي المسار بقرار الترحيل خارج البلاد ومنع الدخول لعشر سنوات.

بعض الإفادات تتحدث عن حالات أُخذت فيها الوثائق الأصلية من أصحابها بحجة فحصها للتأكد من عدم تزويرها، ثم لم تُعد إليهم، ليتم تسجيلهم لاحقاً كأشخاص بلا أوراق صالحة، ما يجعلهم عرضة مباشرة للترحيل.

في حال صدور قرار الإبعاد، يقضي السوري المرحل عادة أياماً في أماكن احتجاز عادية إلى جانب محتجزين جنائيين، ثم يُنقل مكبل اليدين مع آخرين في سلاسل مشتركة بين جهات مختلفة قبل ترحيله النهائي، في مشاهد وصفها أكثر من مصدر بأنها "مهينة وقاسية نفسياً".

المشكلة لا تنتهي عند الترحيل، إذ يشير سوريون رُحلوا مؤخراً إلى أنهم فقدوا القدرة على التصرف بممتلكاتهم وحساباتهم المصرفية وسياراتهم التي بقيت في مصر، ما يعني ضياع مدخرات سنوات كاملة خلال أيام قليلة.

خوف يومي وحياة معلقة

تؤكد مصادر عدة أن كثيراً من السوريين في معظم المدن المصرية توقفوا عن الخروج من منازلهم إلا للضرورة القصوى، وتراجعت الحركة في مطاعم ومحال سورية كانت تعج بالزبائن سابقاً.

أسر كاملة تؤجل فكرة العودة الطوعية إلى سوريا رغم رغبتها بها، لأن منتصف العام الدراسي أو ارتباطها بأعمال وعقود إيجار وحسابات مصرفية يجعل المغادرة المفاجئة خسارة مضاعفة.

كما برزت مشكلة خاصة بالمتزوجين من مصريين الذين كانوا يحصلون على إقامات مرتبطة بالزواج، إذ يؤكد بعضهم أنهم لم يعودوا قادرين على استخراج إقامات جديدة بعد التغييرات الأخيرة، ما وضعهم في وضع قانوني معقد رغم روابطهم العائلية داخل مصر.

في الفضاء الرقمي، يتحدث سوريون عن تصاعد خطاب عدائي ضدهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وصلت إلى حد أن تدعو بعض المجموعات إلى الإبلاغ عن الجيران

السوريين ليتم ترحيلهم، مقابل أصوات مصرية أخرى تدافع عنهم وتعتذر عن الإساءات، ما يعكس انقساماً مجتمعياً حول القضية.

"لسنا مجرمين"

جميع المصادر السورية التي تحدثت معنا لا تطالب بإجراءات استثنائية، بل تؤكد أن جوهر المشكلة هو التعامل مع مخالفة الإقامة كجريمة جنائية.

ويتلخص الطلب الأبرز باعتبار من انتهت إقامته مخالفاً إدارياً يمكن تسوية وضعه، لا شخصاً يُعامل كخطر أمني أو مجرم مخدرات.

ويطالب السوريون في مصر بمسارات واضحة وعملية لتقنين الأوضاع، والاعتراف بالمستندات المؤقتة مثل مواعيد المفوضية كوثائق توقف التوقيف والترحيل إلى حين البت النهائي في الملفات، إضافة إلى منح مهلة كافية لمن يرغب بالعودة الطوعية لترتيب أملاكه وأعماله بشكل كريم ومنظم.

وفي ظل غياب جهات قانونية مساعدة باستثناء مفوضية اللاجئين، يجد كثير من السوريين أنفسهم بين خيارين قاسيين: البقاء في خوف دائم من التوقيف، أو مغادرة سريعة قد تعني خسارة كل ما بنوه خلال سنوات من العمل والاندماج.

"ترحيل مقنع"

في مقابل ذلك، حذّرت عشر منظمات مجتمع مدني مصرية من أن ما يجري بحق السوريين يمثل عملياً "سياسة ترحيل مقنّع" تقوض التزامات مصر الدستورية والدولية في حماية اللاجئين، معتبرة أن حملات التوقيف الواسعة المرتبطة بوضع الإقامة وما يتبعها من احتجاز وإجبار على الترحيل هو نهج يدفع آلاف اللاجئين إلى مغادرة البلاد تحت الضغط والخوف، ويقوّض منظومة الحماية الدولية داخل مصر.

ووفق البيان، الذي نشرته "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، أدت قرارات إدارية متتالية منذ عام 2024 إلى إغلاق أو تعطيل مسارات تجديد الإقامة السياحية، وتشديد شروط الإقامة وربطها بقنوات محدودة مثل التسجيل لدى مفوضية اللاجئين أو الدراسة أو الاستثمار.

ووضع هذا الواقع عشرات الآلاف من السوريين في حالة "عدم انتظام قانوني قسري"، في ظل مواعيد بعيدة للحصول على الإقامة أو حتى لحجز موعد في إدارات

الجوازات قد تصل إلى عامين، محملين المسؤولية للسلطات التي أغلقت فعلياً مسارات التقنين، لا على الأسر التي حاولت الالتزام بالإجراءات الرسمية.

وأشار البيان إلى أن هذا الفراغ القانوني انعكس على الأرض عبر كمائن وحملات تفتيش في القاهرة والجيزة والإسكندرية ومناطق أخرى، شملت توقيف أفراد وعائلات من الشوارع ومنازلهم وأماكن عملهم، أحياناً لمجرد "الاشتباه"، حتى لو كانوا مسجلين لدى مفوضية اللاجئين أو يحملون أوراق مواعيد رسمية لتجديد الإقامة.

وفي حالات عديدة أصدرت النيابة قرارات بإخلاء السبيل لغياب جريمة قانونية، لكن الإفراج لم يُنفذ عملياً، واستمر الاحتجاز بشكل إداري مفتوح على ذمة جهات أمنية، مع مطالبة بعض العائلات بحجز تذاكر سفر تمهيداً للإبعاد.

واعتبرت المنظمات الحقوقية المصرية أن هذه الممارسات تتعارض مع مبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليه في اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ومع حظر الاحتجاز التعسفي وحق المراجعة القضائية الفعالة.

كما حذّرت المنظمات من أن الاحتجاز الإداري الواسع دون سقف زمني أو ضمانات إجرائية أساسية، ومن دون تمكين مفوضية اللاجئين من الوصول إلى المحتجزين، يحول مخالفة إدارية قابلة للتسوية إلى مسار يقود إلى الإبعاد، مطالباً بوقف فوري لهذه الحملات ووضع مسارات قانونية عادلة لتقنين الأوضاع.

"حلم شاق"

في كثير من البيوت السورية في مصر، بات القلق ضيفاً دائماً على تفاصيل الحياة اليومية، وبعد سنوات شعر فيها الناس أنهم وجدوا مكاناً يلتقطون فيه أنفاسهم ويبنون حياة شبه مستقرة، عاد الإحساس بالهشاشة من جديد.

أحد السوريين المقيمين في مصر منذ أكثر من عشر سنوات يقول إن الخوف لم يعد فكرة بعيدة، بل شعور يومي يرافقه في طريقه إلى العمل وفي عودته إلى منزله، مضيفاً أن كل شيء بات مرتبطاً بتاريخ انتهاء الإقامة لا بخطط المستقبل.

وتحولت ورقة الإقامة، كما يصفها أحد السوريين، من إجراء إداري عادي إلى "ما يحدد إن كنت ستعود إلى بيتك مساءً أم لا"، في حين يؤكد طلاب أنهم اضطروا للبقاء

في منازلهم بانتظار أوراق جامعية متأخرة، لأن مجرد التأخر في التجديد قد يعني التوقيف ومن ثم الترحيل.

تقول طالبة سورية في مصر إن تفاصيل حياتها كلها مرتبطة بمصر، من دراستها إلى عائلتها، لكنها اليوم تخشى الخروج قبل أن تحصل على ورقة القيد المطلوبة لتجديد أوراقها.

ولم يبق الخوف في الشوارع فقط، بل دخل إلى البيوت، يروي أب لطفلين أنه يحاول أن يبدو طبيعياً أمام عائلته، لكنه في داخله يعيش قلقاً دائماً من أن يرحل في أي وقت، مؤكداً أنه لا يملك في بلده الأصلي بيتاً ولا عملاً يعود إليه، وبالنسبة له، الرحيل المفاجئ لا يعني الانتقال من بلد إلى آخر فقط، بل فقدان مصدر رزق العائلة بالكامل دفعة واحدة.

هذا الضغط اليومي علق قرارات الحياة الكبرى، شاب كان يخطط للزواج يقول إنه لا يستطيع بناء بيت ثم يتركه غداً مرغماً، لذلك وضع كل شيء في الانتظار، كثيرون جمدوا مشاريعهم وأجلوا توسعة أعمالهم لأن فكرة الاستقرار نفسها أصبحت غير مضمونة.

ورغم الضجيج على وسائل التواصل الاجتماعي، يؤكد مدرس سوري أن معاملة المصريين في الشارع لم تتغير كثيراً، وأن الجيران ما زالوا يتصرفون بالود نفسه، لكن الأخبار المتلاحقة تجعل الجميع على أعصابهم طوال الوقت.

تقول إحدى السوريات المقيمات في الإسكندرية إن مصر ستبقى بالنسبة لها وطناً ثانياً، لكن الخوف المتراكم جعل الحياة أصعب، وكأن الاستقرار الذي عاشوه طويلاً صار حلماً شاقاً يحتاج إلى شجاعة يومية للبقاء.

فضّلت جميع المصادر التي وردت شهاداتها في هذا التقرير عدم الكشف عن هوياتها حفاظاً على سلامتها أو على أوضاع أقارب لها ما زالوا في مصر.

https://www-syria-tv.cdn.ampproject.org/c/s/www.syria.tv/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%81%D9%82%D9%88%D8%AF-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D8%B8%D8%A9-%D8%AD%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AD%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%8B-%D8%B4%D8%A7%D9%82%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86?amp=1

5 - لإنشاء أول حقل بحري.. دمشق تبرم اتفاقا مع شركتين أمريكية وقطرية

جانب من التوقيع على مذكرة تفاهم بين الشركة السورية للبترول وشركتي شيفرون وباور إنترناشيونال (سانا)

Published On 4/2/20264/2/2026

وقعت سوريا، اليوم الأربعاء، مذكرة تفاهم مع شركتي شيفرون الأميركية وباور إنترناشونال القابضة القطرية للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في المياه الإقليمية السورية.

وخلال توقيع المذكرة، قال الرئيس التنفيذي للشركة السورية للبترول يوسف قبلاوي إن أهمية هذه المذكرات تأتي من دورها في تعزيز الاقتصاد السوري حسبما نقلت عنه قناة "الإخبارية" السورية الحكومية.

وتابع المسؤول السوري "خصصنا فريقا وبجهوده سندعم هذه الاتفاقية لتكون عقدا."

قبلاوي: مذكرة التفاهم الموقعة ستعزز الاقتصاد السوري وسندعمها لتكون عقدا (سانا)

ولفت قبلاوي إلى أن الآبار النفطية تعرضت لأعمال تخريب قبل سيطرة الدولة عليها خلال عملية عسكرية ضد قسد بمحافظتي الرقة ودير الزور شمال شرقي البلاد.

اتفاق لتقييم التنقيب

صرح متحدث باسم شركة شيفرون أن الشركة وقعت اتفاقا مبدئيا (مذكرة تفاهم) لتقييم التنقيب عن النفط والغاز في البحر قبالة سواحل سوريا.

ويقع ساحل سوريا في شرق البحر المتوسط وهي منطقة جرت فيها اكتشافات كبيرة للغاز في مصر وإسرائيل.

ويأتي غالبية إنتاج سوريا من النفط من حقول برية في الشمال الشرقي مثل حقل العمر.

وفي عام 2013، وقعت شركة سويوز "نفت غاز" الروسية اتفاقا للتنقيب في البحر قبالة سوريا، لكن المشروع تم إلغاؤه بعد عامين بسبب الحرب التي كانت تعيشها سوريا.

وقال الرئيس السوري أحمد الشرع "بشأن توقيع مذكرة التفاهم إن "شيفرون تعد من أهم وأكبر الشركات التي تذهب حيثما تحركت السياسة الأمريكية، وهذه الشراكة تمثل خطوة تحويلية لرسم صورة جديدة لسوريا بعد سنوات من المعاناة."

"ركيزة أساسية"

وأضاف الرئيس السوري "الاستثمار في قطاع الطاقة يفتح آفاقا لفرص عمل وحياة أفضل في سوريا."

وفي 25 يناير/كانون الثاني الماضي، أعلنت الشركة السورية للبترول بدء فرقها الفنية عمليات استخراج النفط من الحقول التي سيطر عليها الجيش بعدما كانت بيد قوات قسد لسنوات طويلة.

وباستعادة الحكومة السورية السيطرة الكاملة على حقول النفط والغاز تتشكل، بحسب مراقبين، أهم انعطافة اقتصادية في البلاد منذ عقود.

تبلغ احتياطيات النفط في سوريا نحو 2.5 مليار برميل، ويقدر الإنتاج حاليا بحوالي 100 ألف برميل يوميا، وتمتلك البلاد احتياطيات غاز 285 مليار متر مكعب، ويقدر الإنتاج الراهن بنحو 12.5 مليون متر مكعب.

وتواجه الحكومة السورية تحديات أبرزها إعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة في قطاع الطاقة، وتأمين تعاون تقني خارجي، وجذب استثمارات تساهم في رفع الطاقة الإنتاجية تدريجيا.

المصدر :الصحافة السورية +رويترز +وكالة الأناضول

https://www.aljazeera.net/amp/ebusiness/2026/2/4/syria-signs-oil-gas

6 - شراكة قطرية-عالمية لإطلاق مشروع تأهيل أنابيب النفط في سوريا

"يو سي سي"و"بايب كير"تطلقان مشروعاً مشتركاً لتأهيل خطوط أنابيب سوريا"UCC Holding"

تلفزيون سوريا – إسطنبول، 17:09 | 2026.02.04دمشق

أعلنت شركة "يو سي سي (UCC Holding) "القابضة القطرية ومجموعة "بايب كير (PIPECARE) العالمية المتخصصة في حلول وخدمات خطوط الأنابيب، عن توقيع اتفاقية شراكة لإطلاق مشروع مشترك تحت اسم."UCC PIPECARE"

وجاء توقيع الاتفاقية، أمس الثلاثاء، على هامش فعاليات مؤتمر ومعرض "LNG2026"، الذي أُقيم في العاصمة القطرية، الدوحة.

ويهدف المشروع إلى ترسيخ مكانته كجهة حصرية لتقديم خدمات سلامة خطوط الأنابيب، الفحص، التأهيل، وخدمات دورة الحياة ذات الصلة، بالتعاون مع الشركة السورية للنفط (SPC) وجميع الوزارات والجهات المعنية في سوريا.

ومن المقرر أن يشكل "UCC PIPECARE" منصة متكاملة لسلامة وتأهيل خطوط الأنابيب، بما يضمن الحصول على عقود خدمات طويلة الأمد ومتكررة، وتقديم حلول شاملة تغطي مختلف مراحل دورة حياة خطوط الأنابيب.

يركز المشروع على البنية التحتية في سوريا، ويشمل خطوط أنابيب النفط والغاز (بما في ذلك شبكات بانياس)، وخطوط نقل المياه والمياه العابرة للمناطق، وشبكات الصرف الصحي، بالإضافة إلى خطوط التصدير المستقبلية ومحطاتها.

خدمات متكاملة عبر دورة الحياة

سيوفر المشروع أيضاً، حزمة خدمات متكاملة عبر دورة الحياة، تشمل أعمال التنظيف والتحضير قبل الفحص، والفحص الداخلي لخطوط الأنابيب والتشخيصات المتقدمة، وتقييم السلامة ودراسات الملاءمة للاستخدام، والتحول الرقمي لأنظمة سلامة خطوط الأنابيب، إلى جانب تنفيذ أعمال التأهيل والإصلاح، والتخطيط للاستجابة للطوارئ وأعمال المعالجة.

وسيخلق هذا المشروع فرص عمل، حيث ستعطى أولوية لبناء قدرات تشغيلية دائمة داخل سوريا من خلال برامج منظمة لنقل التكنولوجيا والتدريب وتوطين المعرفة، مع طموح لخلق آلاف فرص العمل عبر التوظيف المباشر وتطوير سلاسل التوريد المحلية بالتزامن مع توسع العمليات.

جدير بالذكر، أنّه عقب توقيع الاتفاقية، سيعمل الشريكان على استكمال الجاهزية التشغيلية، وتعزيز التنسيق مع الشركة السورية للنفط والجهات المعنية، وإطلاق برامج الفحص والتأهيل ذات الأولوية بما يتوافق مع احتياجات البنية التحتية الوطنية في سوريا. وسبق أن أعلنت، شهر كانون الثاني الفائت، شركة UCC" "Holdingالقطرية وشركة النفط الأذربيجانية الحكومية "سوكار"، عن توقيع مذكرة تفاهم لتأسيس مشروع مشترك يهدف إلى تزويد مطار دمشق الدولي بالوقود الجوي.

كذلك، وقعت شركة "UCC" القابضة القطرية، في تشرين الثاني الماضي، اتفاقات مع وزارة الطاقة السورية لإنشاء ثماني محطات كهرباء باستطاعة إجمالية تبلغ 5,000 ميغاواط ضمن الخطة الوطنية لتعزيز إنتاج الكهرباء ودعم التنمية الاقتصادية.

https://www.syria.tv/%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%AA%D8%A3%D9%87%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7?amp

7 - أزمة الزراعة في سوريا.. خسائر ضخمة وتراجع إنتاج ومخاوف على الأمن الغذائي

خسائر الزراعة تتجاوز 50 مليار دولار والقمح يتراجع إلى 900 ألف طن وسط مخاوف على الأمن الغذائي في سوريا(AFP)

تلفزيون سوريا – دمشق، 16:40 | 2026.02.06دمشق

ناقش برنامج "وسط البلد" على تلفزيون سوريا واقع الزراعة السورية في حلقة خاصة، سلطت الضوء على تراجع الإنتاج وشح المياه وارتفاع كلف الزراعة، وسط جدل عن دور السياسات الحكومية في تعميق الأزمة أو التعامل معها، في ظل آثار

الحرب والجفاف وتغير المناخ واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي، وانعكاس ذلك على الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ومستقبل الريف السوري.

وأعلن وزير الزراعة السورية أمجد بدر خلال مشاركته في البرنامج، أن الوزارة أعدت استراتيجية للزراعة السورية للفترة من 2026 حتى 2030، وقال إن الاستراتيجية "مرنة" وقابلة للتعديل بسبب المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. ودافع عن فكرة "الدعم الذكي" الموجه للبنى التحتية مثل شبكات الري والتحول للري الحديث، مع إقراره بأن الزراعة لا تنمو من دون دعم في أي بلد. وذكر أن الزراعة البعلية في الموسم الماضي حصدت 3% فقط من المساحات المزروعة، وقدّر إنتاج القمح بنحو 900 ألف طن بعد أن كان يصل في فترات سابقة إلى 4.8 ملايين طن.

ملف الشراكات مع القطاع الخاصك في هذا الملف، قال الوزير إنه لم يلمس حتى الآن اندفاعا كافيا من المستثمرين نحو الزراعة، رغم وجود أفكار ومشاريع قُدمت وتمت دراستها، وأضاف أن تعديلات قانون الاستثمار تسعى لتخفيف الأعباء وتسهيل الإجراءات. وتناول ملف الثروة الحيوانية، وأقر الوزير بوجود عجز في التلقيح الاصطناعي ونقص في رؤوس التيران المخصبة، وقال إن الوزارة تعمل على تأهيل مخبر التلقيح والتحضير لاستيراد رؤوس محسنة خلال أشهر عبر مناقصات خارجية.

وتحدث الوزير عن أضرار واسعة لحقت بالقطاع الزراعي خلال سنوات الحرب، وقال إن تقديرات الخسائر تتجاوز 50 مليار دولار. وأشار إلى أن سوريا تملك نحو 6 ملايين هكتار من الأراضي القابلة للزراعة، منها 5.5 ملايين هكتار قابلة للاستثمار، لكنه أوضح أن وجود ألغام وذخائر غير منفجرة في عدة مناطق يعرقل الإحصاء الدقيق للمساحات المتضررة. وأكد وجود تنسيق مع "المركز الوطني لإزالة الألغام" في وزارة الطوارئ، لكنه قال إن خرائط الألغام غير متاحة لأن من زرعها أخفى مواقعها.

ودافع بدر عن فكرة "الدعم الذكي" الموجه للبنى التحتية مثل شبكات الري والتحول للري الحديث، مع إقراره بأن الزراعة لا تنمو من دون دعم في أي بلد. وذكر أن الزراعة البعلية في الموسم الماضي حصدت 3% فقط من المساحات المزروعة، وقدّر إنتاج القمح بنحو 900 ألف طن بعد أن كان يصل في فترات سابقة إلى 4.8 ملايين طن. وترتبط الأزمة بعوامل متداخلة تشمل آثار الحرب وتغير المناخ والجفاف وحرائق

الغابات، إضافة إلى اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي وسياسات اقتصادية غير واضحة، وطرح البرنامج أسئلة عن السيادة المائية مع دول الجوار، ومستقبل المحاصيل الاستراتيجية، وتراجع الاكتفاء الذاتي وانعكاس ذلك على الأمن الغذائي.

هل تلحق السياسة الحكومية ضررا بالزراعة؟

دافعت الصحفية رانيا مصطفى عن مقولة الحلقة: "السياسات الحكومية الحالية تلحق ضررا مباشرا بقطاع الزراعة". وقالت إن الحكومة لم تعلن توجهات اقتصادية واضحة، وإن الزراعة لا تنفصل عن الصناعة والصناعات التحويلية، وإن القطاع الزراعي يحتاج إلى دعم حتى في الدول التي تتبنى اقتصاد السوق.

واعتبرت أن فتح الأسواق من دون حماية للمنتج المحلي وغياب الدعم يعيدان إنتاج سياسات اتبعها النظام المخلوع في العقد الأول من حكم بشار الأسد، ووصفتها بأنها من الأسباب التي أسهمت في تضرر الريف وتفاقم الاحتقان قبل عام 2011. وانتقدت توقيع مذكرات تفاهم ركزت، بحسب قولها، على التطوير العقاري، ورأت أن الأولوية يجب أن تذهب للزراعة لأنها "أساس الاقتصاد" وشبكة حماية غذائية، ودعت إلى إشراك الفلاحين عبر لامركزية أوسع ونقابات ومجالس منتخبة واتحادات فلاحية تمثلهم في صنع القرار.

من جهته رفض الخبير الاقتصادي محمد غزال المقارنة مع مرحلة حكم النظام البائد، وقال إن البلاد "خارجة من صراع" وإن الحكومة تعمل ضمن إدارة أزمة وخسائر ولا تملك ترف رسم سياسات طويلة الأجل خلال فترة قصيرة. واعتبر أن تغيّر المعطيات بشكل متسارع يجعل السياسات الحالية أقرب إلى إجراءات قصيرة الأجل، وأن الأولوية يجب أن تذهب إلى استعادة الإنتاج وتأمين مستلزماته قبل الحديث عن التصدير. وأشار إلى تراجع إنتاج القمح من نحو 3 ملايين طن إلى قرابة مليون طن، وقال إن البلاد تحتاج إلى نحو 4 ملايين طن، ما يدفعها إلى شراء القمح بدلا من تصديره. وذكر أن الحكومة اتخذت، وفق قوله، خطوات لحماية بعض المنتجات عبر منع استيراد أصناف في مواسم محددة، وتحدث عن محاولات لاستصلاح أراض وتطوير زراعة ذكية عبر تعاون مع دول أخرى، مع تأكيده أن النتائج تحتاج وقتا.

الوسيط بين الفلاح والأسواق السورية

وانتقل البرنامج إلى تفاعل الجمهور داخل الاستوديو. وطرحت طالبة دراسات عليا من كلية الهندسة الزراعية بجامعة دمشق مشكلة "الوسيط" بين الفلاح والأسواق، وقالت إن السمسرة ترفع الأسعار وتخفض عائد الفلاحين. ورد غزال بأن البلاد تعالج إرث فساد سابق، وتحتاج إلى ترتيب أولويات ضمن عملية تعافٍ. وأشارت صحفية مستقلة إلى تهميش الخبرات المحلية مقابل الاستعانة بتجارب خارجية، ورد غزال بأن الاستفادة من تجارب جاهزة تختصر الوقت، مع تأكيده أن التنفيذ سيبقى بأيد سورية.

وفتح البرنامج استبيانا للجمهور عن أسباب تراجع الزراعة بين "السياسات الخاطئة" و"سوء إدارة الموارد المائية" و"غياب أولوية الزراعة" و"الجفاف"، ووجّه سلسلة أسئلة للحكومة عن تمثيل الفلاحين بعد "سياسة التعيين"، وعن مواجهة الانفتاح الاقتصادي ومنافسة المنتجات الأجنبية، وخطط التصحر والحرائق، وإدارة مياه الفرات والعاصي، والتعامل مع اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب.

https://www.syria.tv/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B6%D8%AE%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%88%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A

8 - "إس تي سي" تعلن ترسية مشروع مع الصندوق السيادي السوري بـ 3 مليارات ريال

عبر إنشاء شبكة ألياف ضوئية تمتد لأكثر من 4,500 كيلومتر

الرياض – العربيةBusiness ، نشر في 08 :فبراير ,2026:

أعلنت شركة الاتصالات السعودية "إس تي سي" عن ترسية مشروع مع الصندوق السيادي السوري وذلك لغرض تنفيذ مشروع بنية تحتية للاتصالات "Silklink" في الجمهورية العربية السورية (سوريا).

وقالت "إس تي سي" في بيان على "تداول السعودية"، اليوم الأحد، إن قيمة المشروع تبلغ 3 مليارات ريال. وتأتي ترسية هذا المشروع بعد فوز "إس تي سي" بالمنافسة الخاصة بالمشروع، والتي شاركت فيها معظم شركات الاتصالات الإقليمية.

وسيكون المشروع بالشراكة مع الصندوق السيادي السوري، بحيث تمتلك "إس تي سي" حصة 75%، ويمتلك الصندوق حصة 25%.

يهدف مشروع "Silklink" إلى تعزيز البنية التحتية لقطاع الاتصالات وربط سوريا إقليمياً ودولياً عبر إنشاء شبكة ألياف ضوئية تمتد لأكثر من 4,500 كيلومتر ، إضافةً إلى تأسيس مراكز بيانات ومحطات لكابلات الاتصالات البحرية الدولية.

وسيساهم المشروع في توفير قدراتٍ عالية لنقل البيانات وتحسين موثوقية الشبكة، مما يمكّن مشغلي الاتصالات في سوريا والمنطقة من تقديم خدمات اتصالات متقدمة، ودعم التطبيقات الرقمية وخدمات الحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء، بالإضافة إلى تحسين جودة الإنترنت ورفع كفاءة البنية التحتية الرقمية في سوريا. ويُعدّ مشروع "Silklink" امتداداً لاستراتيجية "إس تي سي" في توسيع استثماراتها في البنية التحتية الرقمية العابرة للحدود، وبناء منظومة ربط إقليمي تربط الأسواق العربية والآسيوية والأوروبية، بما يعزز مكانة "إس تي سي" كممكن رقمي رائد في المنطقة، ويدعم خططها لتحقيق نمو مستدام في قطاعي الاتصالات والخدمات الرقمية.

https://www.alarabiya.net/amp/aswaq/companies/2026/02/08/%D8%A7%D8%B3-%D8%AA%D9%8A-%D8%B3%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%80-3-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84

9 - فوربس: مشكلة وحيدة تعترض سبيل الاستثمارات السعودية في سوريا

من استقبال الرئيس أحمد الشرع ووزراء حكومته لوفد سعودي في قصر الشعب بدمشق

2026.02.11 | 12:43دمشق

Forbes - ترجمة: ربى خدام الجامع

تستثمر السعودية ودول الخليج بكثافة في إعادة إعمار سوريا، مع مشاريع تشمل مطارات وشبكات اتصالات ومحطات للطاقة والمياه. ومع ذلك، تأتي هذه الاستثمارات

في بلد لا تزال مؤسساته القضائية والإدارية ضعيفة، ودون إطار حوكمة واضح يضمن الشفافية أو العدالة الجغرافية.

تتركز معظم الاستثمارات في دمشق وحلب، بينما تظل مناطق عانت من العنف في مراحل الانتقال خارج نطاق الاهتمام. ولذلك تمثل الفجوة بين ضخ الأموال وأطر الحكم المؤسساتي اللازمة لتحويلها إلى نتائج تنموية حقيقية التحدي الأكبر أمام استقرار سوريا وإعادة إعمارها.

يقدم موقع تلفزيون سوريا ترجمة هذه المادة التي نشرتها مجلة فوربس ضمن إطار تحليل الواقع الاقتصادي لسوريا خلال المرحلة الانتقالية، من دون أن يعتبر ذلك تبنياً لموقف فوربس أو تماهياً مع رأي كاتب المقال .

وفيما يلي ترجمة موقع تلفزيون سوريا لهذه المادة:

في السابع من شباط 2026، وقعت المملكة العربية السعودية على تعهدات استثمارية مع الحكومة الانتقالية السورية بلغت قيمتها مليارين وثمانمئة ألف دولار، وتشمل تلك الحزمة إعادة تأهيل مطار حلب وإقامة مطار آخر في تلك المدينة، إلى جانب مد شبكة ألياف ضوئية في البلد على امتداد 4500 كيلومتراً، وتأسيس شركة طيران مشتركة، ومحطة لتحلية مياه البحر على الساحل. وهذه الاستثمارات ترسخ حضور كبرى الشركات السعودية في البنية التشغيلية لدولة ما يزال جهازها القضائي لا يعمل بشكل كامل، أي أن الرساميل وصلت قبل أن تعود مؤسسات الدولة إلى العمل.

أما المخاطر التي تكتنف عملية إعادة إعمار سوريا فتحدد على مستويات ثلاث، وجميعها تشير إلى وجود مشكلة بنيوية أعمق مع كل أرقام الاستثمارات التي تصدرت العناوين.

تركز الامتيازات بيد جهات معينة

أعلنت دول الخليج عن تخصيص مبلغ يقرب من 28 مليار دولار وقعت عليه في مذكرات تفاهم في أواسط عام 2025، مع بلد لا يتجاوز ناتج الدخل القومي فيه 21 مليار دولار، كما قدر البنك الدولي كلفة إعادة إعماره بنحو 216 مليار دولار، غير أن الرساميل التي تدفقت على البلد بقيت محصورة بجهات محدودة. إذ وقعت الشركة

السعودية للاتصالات عقداً لإقامة شركة سينكلينك للاتصالات بقيمة تجاوزت 800 مليون دولار. كما وقعت شركة أكوا باور مذكرات تفاهم لإنشاء محطة تحلية لمياه البحر، أما صندوق إيلاف الذي تأسس منذ فترة قريبة، فقد رصد مبلغاً قدره ملياري دولار من أجل مطار حلب. وفي قطر، حصلت مجموعة تعود ملكيتها لعائلة واحدة، وهي شركة UCC القابضة، إحدى شركات المجموعة الدولية للطاقة التي تمتلكها عائلة الخياط، على امتيازات شملت قطاع توليد الطاقة، ومطار دمشق الدولي، واشترت حصصاً في مصرفين سوريين. في حين حصلت شركة دي بي وورلد على امتياز لتشغيل مرفأ طرطوس لمدة ثلاثين عاماً، بقيمة 800 مليون دولار، وذلك لصالح دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبعبارة أصح، يمكن القول بإن أربع مجموعات لشركات خليجية باتت تسيطر اليوم على مفاصل حيوية في سوريا، وتشمل هذه المفاصل مطارات وموانئ وشبكة الكهرباء، والبنية التحتية للاتصالات، وشبكة المياه، والقطاع المصرفي، وذلك بعد أن منحت الحكومة الانتقالية التي يترأسها أحمد الشرع تلك الامتيازات للشركات قبل إقرار قانون للمنافسة أو وضع إطار للشراكة بين القطاع العام والخاص، أو إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة لأي من القطاعات المعنية.

الضبابية

كشف تحليل أجرته مبادرة الإصلاح العربي عن حصر عملية صنع القرار على المستوى الاقتصادي في هيئتين، وهما المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية وهيئة الاستثمار السورية، وكلتاهما تخضعان للرئاسة بصورة مباشرة. كما لا توجد إلا نسبة ضئيلة من الشفافية بالنسبة لطريقة التفاوض على عقد الاتفاقيات والصفقات، وكيفية اختيار الشركاء، وإنشاء هياكل الملكية وأطرها. فبالنسبة لحزمة الاستثمارات السعودية التي بلغت قيمتها 6.4 مليارات دولار والتي أعلن عنها في تموز من عام 2025، تحدثت رويترز عن وجود 47 اتفاقية شاركت فيها أكثر من مئة شركة سعودية، وأغلب تلك الاتفاقيات لم يكن أكثر من مذكرات تفاهم غير ملزمة وبشروط غير معلنة.

تمثل شركة سيلك لينك التي ستقيمها شركة الاتصالات السعودية أحد المشاريع القليلة التي تجاوزت عتبة مذكرة التفاهم وتحولت إلى اتفاق تنفيذي جرى التوقيع

عليه عقب الحصول على ما وصفه مسؤولون سعوديون "مناقصة قائمة على المنافسة". غير أن الشروط التنظيمية مثل مدة الترخيص، وتقاسم الإيرادات، وسياسة الطيف القانوني والاقتصادي، والملكية المشتركة مع الجانب السوري، لم تعلن حتى اللحظة، ولا أحد يعرف شيئاً عن الشركاء المحدودين لصندوق إيلاف ولا عن هيكلية لجنته الاستثمارية.

إعادة بناء دمشق وحلب.. والبقية على قائمة الانتظار

سيطرة جغرافية على مناطق معينة

حالياً تركز معظم المشاريع السعودية والقطرية على دمشق وحلب، في حين لم تحظ مناطق الساحل والسويداء الدرزية والشمال الشرقي إلا بنسبة ضئيلة من الاهتمام في الاستثمارات المعلنة التي تدفقت على البلد، على الرغم من تعرض هذه المناطق لأعتى موجة عنف وقعت خلال الفترة الانتقالية، وعلى الرغم من أن الثورة السورية التي بدأت في عام 2011 كان أحد أسباب قيامها الاحتجاج على النموذج الاقتصادي الذي كان يرصد موارد الدولة للمدن صاحبة الحظوة، فكانت تلك الموارد تنتقل إليها عبر مرورها بشبكات مرتبطة بالنظام المخلوع. وعليه، فإن عملية إعادة الإعمار التي تستنسخ تلك المخاطر التي تتمثل بظهور هذا النمط الجغرافي من جديد، لابد أن تعيد إنتاج المظالم نفسها التي تمايز بين المركز والهوامش.

وهنالك شيء أعمق من الجغرافيا يمر بالتوازي مع ذلك، إذ أيام حكم الأسد، كان القطاع الخاص في سوريا يخضع لسيطرة الأوليغارشيين المرتبطين بالنظام الذين كانوا ينتزعون ريعاً من الدولة عبر عقود وتراخيص لشركات اتصالات. أما عملية إعادة الإعمار اليوم فتعمل من خلال عناصر فاعلة مختلفة، إلا أنها تتبع الآليات نفسها على المستوى الهيكلي، حيث تمنح امتيازات طويلة الأمد لإقامة بنية تحتية لهيئة تنفيذية مركزية في ظل شفافية محدودة، وتتركز تلك الامتيازات في قطاعات ذات حظوة ومكانة على الصعيد السياسي، من دون القيام بعمليات شراء تنافسية أو أي إشراف مؤسساتي.

فجوة كبيرة في المؤسسات

بلغت قيمة التعهدات الغربية والتي أتت من أطراف متعددة نحو 766 مليون دولار، فقد رصد الاتحاد الأوروبي مبلغاً قدره 620 مليون دولار لسوريا سيقدم خلال الفترة ما بين 2026-2027، كما قدم البنك الدولي مبلغاً قدره 146 مليون دولار لبناء محطة لتحويل الكهرباء، في حين تجاوزت مذكرات التفاهم الخليجية الموقعة بين الطرفين 28 مليار دولار. وهذه النسبة التي تعادل تقريباً 1/36 ترجح لصالح الرأسمال الثنائي غير المشروط على حساب أموال المؤسسات التي تتبع للحوكمة، وهذا ما يحدد هوية عملية إعادة الإعمار وشكلها.

يفرض البنك الدولي والاتحاد الأوروبي معايير لعمليات الشراء وقواعد لحماية البيئة، وشروطاً لمكافحة الفساد، مثل شروط صرف التمويل، في حين لا تفرض الاستثمارات الثنائية الخليجية أي شرط، فالعائد الاستراتيجي الذي تنتظره السعودية سياسي بالدرجة الأولى، ويتمثل بإعادة توجيه سوريا بعيداً عن إيران، وتحويل الرياض إلى قبلة للعالم العربي في بناء المنظومات، ودعم واشنطن من خلال سردية تقاسم العبء، أما العوائد المالية فمؤجلة لفترات لاحقة. غير أن الفراغ في الحوكمة الذي تعمل هذه الاستثمارات داخله لا يعتبر تأثيراً جانبياً للسرعة، بل هو الشرط الذي يمكنها من العمل أصلاً.

تحتل تركيا موقعاً متميزاً في هذا السياق، فقد بلغت قيمة التجارة بين البلدين 1.9 مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2025، أي بزيادة تصل إلى 54% سنة بعد سنة. وتعهدت أنقرة بتزويد سوريا بـ900 ميغاواط من الكهرباء وتشغيل خط الغاز بين كيليس وحلب، غير أن المشاركة التركية تتم من خلال أطر تجارية، مثل إقامة لجنة اقتصادية مشتركة والدخول في مفاوضات للتوصل إلى اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة، وليس عبر الحصول على امتيازات غامضة في مجال البنية التحتية.

لم تعد مشكلة إعادة إعمار سوريا تتلخص بقدرة الرساميل على دخول سوريا، بعد أن رفعت جميع العقوبات عن هذا البلد، بل باتت تلك المشكلة منوطة بقدرة الهندسة المؤسساتية على استيعاب تلك الرساميل من دون استنساخ الديناميات التي دمرت البلد. لأن الاستثمار من دون ضوابط مثل الشراء عبر المنافسة، والشفافية في

الإفصاح عن الملاك المستفيدين، ووضع قوانين مستقلة، والعدالة في التوزيع الجغرافي، لابد أن يسفر عن حالة استغلال لا إعادة إعمار.

إن الهوة ما بين مبلغ 28 مليار دولار الذي ورد في مذكرات التفاهم الخليجية وأطر الحكم اللازمة لتحويل تلك الأموال إلى نتائج تنموية تمثل الموضع الذي يخلق الاستقرار في سوريا. أما ردم تلك الهوة من عدمه فيعتمد على العناصر الفاعلة التي لم تصل إلى سوريا بعد بأعداد كافية، وكذلك على وصول تلك العناصر أو عدم وصولها قبل أن تغلق شروط الامتيازات في وجه جيل كامل.

المصدر: Forbes

https://www.syria.tv/%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%A8%D8%B3-%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%B6-%D8%B3%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7?amp

10 - لماذا لا ترتفع قيمة الليرة السورية رغم احتياطي الذهب المتوفر؟

سوريا ما تزال تعيش فترة انتقالية باستبدال عملة قديمة بأخرى جديدة بظل تحولات داخل الاقتصاد المحلي (أسوشيتد برس)

Published On 13/2/202613/2/2026

قال حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية إن احتياطي الذهب لدى المصرف تجاوز 42 تريليون ليرة (380 مليار دولار)، بما يغطي أكثر من 100% من الكتلة النقدية المتداولة، مستفيداً من ارتفاع أسعار الذهب، مع تقدير حجم الاحتياطي بنحو 26 طناً، غير أن هذا الاحتياطي لم تستفيد منه العملة السورية الجديدة بشكل واضح.

واعتبر حاكم البنك المركزي في حوار متلفز هذا التطور "مؤشرا على تحسن تركيبة احتياطي المصرف"، وفي هذا الصدد نقلت منصة "سوريا الآن" عن الخبير الاقتصادي السوري فراس شعبو قوله إن هذا الأمر (الاحتياطي من المعدن الأصفر) لا يعزز قيمة الليرة الجديدة وحده.

ويضيف شعبو أن هذا الاحتياطي الذهبي وارتفاع قيمته نتيجة ارتفاع أسعار الذهب العالمية لا ينعكس على سعر الصرف استنادا على قاعدة تغطية الكتلة النقدية بالذهب، ذلك أن العالم يعتمد على مؤشرات أخرى من قبيل الاحتياطي النقدي) العملات الأجنبية (والناتج المحلي الإجمالي، والثقة في مؤسسات الدولة وسياساتها المالية والمصرفية.

وينوه شعبو في تصريح لـ "سوريا الآن" أن الكتلة النقدية المطبوعة هي جزء من الكتلة النقدية الكلية.

المعروض النقدي: بصورة عامة، هذه أقسام المعروض النقدي وتعريفاتها، حسب منصة "إنفستوبيديا:"

المعروض النقدي :(MS) إجمالي النقود والأصول السائلة في اقتصاد الدولة، وهو مقياس للسيولة في النظام الاقتصادي وتأثير السياسات النقدية.

السيولة الضيقة :(M1) يشمل النقد المتداول (أوراق نقدية وعُملات)، وأي ودائع يُمكن سحبها فورا مثل الحسابات الجارية والشيكات.

السيولة المتوسطة :(M2) الودائع لمدة قصيرة مثل حسابات التوفير وشهادات الإيداع قصيرة الأجل وصناديق سوق المال الصغيرة، ويغطي أنواعًا من المال قابلة للتحويل إلى نقد بسهولة لكن ليست مستخدمة مباشرة للإنفاق اليومي.

القاعدة النقدية :(MO) يشمل النقد المادي المتداول وأحيانا احتياطيات البنوك لدى البنك المركزي.

لا أثر على الليرة القديمة: يشار إلى أن حاكم المركزي السوري قال – في مقابلة مع الإعلامي أحمد الفاخوري في أحد برامج شبكة الجزيرة الشهر الماضي – إن إصدار العملة الجديدة وحذف الصفرين "إجراء فني لتبسيط التعاملات المالية وعمليات البيع والشراء"، مشيرا إلى أن هذا الإجراء ليس له تأثير على قيمة الليرة الحالية.

وأضاف الحصرية أن هذه الخطوة ستمكن البنك المركزي من تكوين كتلة نقدية محددة ومعروفة، وتسمح له بوضع سياسة نقدية واضحة، مضيفا أنه في الفترة السابقة لا أحد كان يعرف حجم الكتلة النقدية في البلاد.

ولفت المسؤول السوري إلى أن دفاتر مصرف سوريا المركزي تشير إلى وجود 42 تريليون ليرة، لكن لا أحد يعرف أين هي على وجه التحديد بعد انتهاء الحرب.

وقال الحصرية إن البنك المركزي يركز على استقرار سعر الصرف، مضيفا أن سعر الليرة انتعش بعد إصدار العملة الجديدة، قبل أن يتجه للاستقرار حاليا بسبب القلق لدى الناس بشأن هذه العملة الجديدة، وآلية استبدالها.

وأضاف الحصرية أن البنك المركزي قبل سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024 كان ينتهج الطباعة على المكشوف (طباعة النقود دون غطاء اقتصادي)، مما تسبب في خفض سعر صرف العملة المحلية.

وكشف حاكم البنك المركزي السوري أنه في عام 2011 كان يوجد في سوريا تريليون ليرة (9 مليارات دولار) (حجم الكتلة النقدية المطبوعة)، وعند سقوط النظام أصبح في البلاد 39 تريليون ليرة (أكثر من 352 مليار دولار)، نتيجة "فساد في القطاع المصرفي والمصرف المركزي بسبب عدم الانضباط المالي." المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/amp/ebusiness/2026/2/13/syrian-pound-gold-reserves

11 - الليرة السورية الجديدة: بيان الحرية بلغة الأرض

مصطفى يعقوب، Published On 3/1/20263/1/2026

العملة السورية التي أعلن عن إطلاقها في 30 ديسمبر/كانون الأول 2025 (حساب وزارة الثقافة السورية على إنستغرام)

في صباح شتوي من يناير/كانون الثاني الماضي، تأمل السوريون ورقة نقدية جديدة بين أصابعهم؛ غصن زيتون يتوسطها، وألوان زاهية تملأ أطرافها، ونجمة ثمانية تتلألأ في زاويتها.

لم تكن مجرد ورقة للتداول، بل شهادة ميلاد لسوريا تخرج من رحم المعاناة إلى فضاء الأمل. لكن لم يكد بريق الفرح يلمع حتى تعالت أصوات الانتقاد؛ فمن رافض

لغياب المعالم الحضارية، إلى ناقد للألوان الفاقعة، إلى متحسر على تهميش الآثار التاريخية.

وتحولت العملة إلى ساحة جدل واسعة بين من رأى فيها انحرافا عن المسار الحضاري لسوريا، ومن رأى فيها بداية حكيمة لمرحلة تحتاج إلى الحياد والشمولية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل ننظر إلى العملة بعين الإنصاف؟ أم نطالب بالكمال المطلق في زمن تحتاج فيه البلاد إلى خطوات عملية متدرجة؟ وهل يمكن لورقة نقدية أن تحمل كل تاريخ سوريا وحضارتها في مساحة لا تتجاوز بضعة سنتيمترات؟

الألوان الزاهية التي استفزت كثيرين ليست اختيارا جماليا فحسب، بل ضرورة أمنية واقتصادية. فهي تعزز الأمن النقدي عبر استخدام أحبار طيفية يصعب محاكاتها، وتسهل التداول السريع للفئات النقدية في الأسواق المزدحمة، وتخدم ضعاف البصر وكبار السن

فلسفة الحياد الرمزي

تصميم العملات في الدول الخارجة من صراعات طويلة ليس اختيارا عشوائيا، بل علما قائما على دراسات في الاقتصاد السياسي وسيكولوجيا المجتمعات.

يؤكد الباحث الاقتصادي إيريك هيلينر أن هذه الدول تحتاج إلى "الحياد الرمزي"، أي الابتعاد المدروس عن الشخصيات التاريخية والمعالم الجغرافية التي قد تثير الانقسام أو تستدعي ذكريات أليمة. فالعملة في هذه الحالة ليست مجرد أداة اقتصادية، بل رسالة سياسية واجتماعية تقول: نحن جميعا شركاء في هذا الوطن، ولا أحد يملك احتكار الرمزية.

وهنا تكمن الحكمة في اختيار المحاصيل الزراعية؛ فالقمح لا ينتمي إلى طائفة، والزيتون لا يحمل انتماء عرقيا، والقطن لا يسأل عن هوية من يزرعه.

هذه الرموز تمثل القواسم المشتركة العظمى التي تضمن قبول العملة نفسيا واجتماعيا لدى كافة الأطياف دون إقصاء. قد يقال إن الآثار السورية أيضا قاسم مشترك، لكن الفارق الدقيق أن الآثار مرتبطة بحقب زمنية محددة قد يختلف السوريون في تقييمها، بينما الأرض وخيراتها تتجاوز التاريخ وتتجذر في الحاضر والمستقبل.

فوضع صورة قلعة حلب قد يثير تساؤلات أهل حماة عن نواعيرهم، وأهل درعا عن آثارهم، وأهل دمشق عن الجامع الأموي، وتتحول العملة إلى ساحة صراع رمزي بين المناطق.

الألوان الزاهية التي استفزت كثيرين ليست اختيارا جماليا فحسب، بل ضرورة أمنية واقتصادية. فهي تعزز الأمن النقدي عبر استخدام أحبار طيفية يصعب محاكاتها، وتسهل التداول السريع للفئات النقدية في الأسواق المزدحمة، وتخدم ضعاف البصر وكبار السن.

وإذا نظرنا إلى الفرنك السويسري أو الدولار الأسترالي أو اليورو، فسنجد الفلسفة اللونية نفسها. فالخبراء يتبعون المدرسة الحديثة في تصميم النقد التي تبتعد عن الوقار الكلاسيكي لصالح الكفاءة التقنية والأمان المتقدم.

نسينا أن الحضارة الحقيقية لا تقوم على الحجارة، بل على ما تنبته الأرض وما ينتجه الإنسان من خيرها

عودة إلى الأصول

ربما يكون أعمق بعد في فلسفة العملة الجديدة هو اختيار المحاصيل الزراعية كرموز مركزية. فقد استوقف كثيرين أن رب العزة اختار التين والزيتون ليقسم بهما في بداية سورة التين، واختار الخيل ليقسم بها في سورة العاديات، وفي ذلك أسرار ومعانٍ تفيد السياق وتؤكده وتبرهن عليه، فهذه ليست مجرد محاصيل زراعية أو حيوانات، بل هي عنوان عودة إلى الأصالة وإلى الحضارة بعناصرها الأساسية.

الإنسان الذي تجبر وتكبر صار يرى الإبداع فقط في بناء أقامه أو أثر تركه، ولا يرى ذلك في خلق الله وكائناته. نسينا أن الحضارة الحقيقية لا تقوم على الحجارة، بل على ما تنبته الأرض وما ينتجه الإنسان من خيرها.

الزيتون رمز للسلام والصمود والبركة، حمله نوح عليه السلام علامة على انتهاء الطوفان، وحملته المرأة الفلسطينية وهي تتشبث بشجرتها رافضة الخضوع. والقمح أساس الأمن الغذائي والسيادة الاقتصادية، ودلالة على العطاء والاستقرار. والقطن الذي كان يوما ذهب سوريا الأبيض.

هذه ليست رموزا عشوائية، بل اختيارا مدروسا يعكس إستراتيجية العودة إلى الأصول الإنتاجية. إنها رسالة موجهة للمستثمر والمنظمات الدولية بأن الدولة تضع الأمن الغذائي والإنتاجي كأولوية قصوى فوق التجاذبات الأيديولوجية.

والنجمة الثمانية التي تتوسط العملة ليست مجرد زخرفة، بل هي رمز تاريخي للدولة السلجوقية التي حافظت على هوية دمشق وكسرت التمددات الأجنبية في بلاد الشام. وجودها اليوم رسالة سيادية بليغة بأن العهد القديم قد ولى، وأن دمشق استعادت بوصلتها الأصيلة.

قبل أشهر قليلة، كان السوريون يحملون عملة مطبوعا عليها صورة طاغية، وكانوا يتمنون مجرد أن يروا عملة نظيفة من هذا الوجه. واليوم تحقق ذلك، فإذا بالبعض يستكثر على نفسه الفرح ويبحث عن العيوب بمجهر

بين النقد والإنصاف

لا يمكن إنكار أن هناك اعتراضات جدية تستحق الوقوف عندها. فغياب المعالم الأثرية والحضارية يبدو لكثيرين تفريطا في هوية سوريا الغنية. كيف نتجاهل تدمر وأفاميا ومدرج بصرى وقلعة حلب والجامع الأموي، ونكتفي بصور محاصيل موجودة في عشرات البلدان؟ سوريا ليست مجرد أرض زراعية، بل مهد حضارات ومركز إشعاع ثقافي منذ فجر التاريخ. والأبجدية الأولى، والأرقام، والعمارة، والموسيقى، كلها ولدت أو ازدهرت على هذه الأرض.

كما أن هناك ملاحظات تقنية، كتشابه الألوان بين بعض الفئات، وغياب الأرقام العربية الهندية التي اعتاد عليها معظم السوريين. لكن الأهم من هذا كله هو غياب المشاركة المجتمعية في اتخاذ قرار بهذا الحجم.

فالعملة الوطنية ليست شأنا تقنيا بحتا، بل رمزا وطنيا يخص كل مواطن. وكان من الممكن أن تعرض عدة تصاميم للتصويت الشعبي، فالله تعالى يقول: "وأمرهم شورى بينهم". لو تمت المشاركة المجتمعية لكنا تجنبنا هذا الجدل الواسع.

لكن في خضم هذا النقد، لا بد من وقفة إنصاف. قبل أشهر قليلة، كان السوريون يحملون عملة مطبوعا عليها صورة طاغية، وكانوا يتمنون مجرد أن يروا عملة نظيفة

من هذا الوجه. واليوم تحقق ذلك، فإذا بالبعض يستكثر على نفسه الفرح ويبحث عن العيوب بمجهر.

العملة الجديدة ليست كاملة، لكنها خطوة إلى الأمام. إنها تعبير عن إرادة للتغيير، وكل عمل بشري قابل للنقد والتحسين. ومن العدل أن نذكر أن إنجاز إصدار عملة جديدة في مدة قصيرة بعد التحرير أمر يستحق الشكر والتقدير.

نظيفة قبل كل شيء

الحرية لا تنزل من السماء كاملة مكتملة، بل تنبت من التراب كما ينبت القمح والزيتون. تحتاج إلى صبر وسقاية ورعاية حتى تؤتي أكلها. والعملة الجديدة واحدة من ثمار هذه الحرية، وإن كانت لا تزال يانعة تحتاج إلى نضج.

قد تكون ناقصة، وقد تكون بحاجة إلى تطوير في الإصدارات القادمة لتضم معالم حضارية أو تحسن التمييز بين الفئات. لكنها، قبل كل شيء، نظيفة: نظيفة من صور الطغاة، نظيفة من الأصفار المذلة، نظيفة من رائحة الفساد. وهذا وحده يكفي لاستقبالها بالترحاب، والعمل على تحسينها لا على هدمها.

الآراء الواردة في المقال لا تعكس بالضرورة الموقف التحريري لشبكة الجزيرة.

مصطفى يعقوب، إعلامي وباحث في الدراسات القرآنية

https://www.aljazeera.net/blogs/2026/1/3/%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%8a%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a9-%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d8%a9

12 - إطلاق مدونة السلوك المهني والأخلاقي لقطاع الإعلام في سوريا

دمشق-سانا، تاريخ النشر: 15/02/2026 1:39 مساءً

أطلقت وزارة الإعلام اليوم الأحد مدونة السلوك المهني والأخلاقي لقطاع الإعلام في سوريا 2026، تحت شعار "إعلام مهني.. وكلمة مسؤولة" وذلك في حفل أقيم في فندق الداما روز بدمشق.

وقال وزير الإعلام حمزة المصطفى في كلمة له خلال الحفل: إن "المدونة جهد إعلامي تعتبر الأهم على مستوى المنطقة، وهي جهد جماعي من إنتاج أكثر من ألف صحفي استمروا بالعمل عليها لمدة تزيد على 5 أشهر."

وأضاف المصطفى: إن المدونة هي نقطة البداية وليست وثيقة عابرة، وتخص كل الصحفيين السوريين لذلك ارتأينا أن يكون لهذه المدونة مؤتمرٌ سنويٌ يجمع كل الصحفيين السوريين لمناقشتها وتطويرها.

وأشار الوزير إلى أن كل الأدبيات النظرية تؤكد أن وجود صحافة بناءة ومسؤولة خلال المرحلة الانتقالية هو ضمان النجاح الإعلامي.

وبين وزير الإعلام أن العشرات من المؤسسات الصحفية تخطط لأن يكون لها مقر في سوريا.

وأوضح المصطفى أن العمل الإعلامي دون معايير محددة ضابطة ومسؤولة تنظمه سيتحول قطعاً باتجاه الفوضى.

من جهته قال مدير الشؤون الصحفية في وزارة الإعلام عمر الحاج أحمد إن الكلمة هي مسؤولية، وما نعلنه اليوم يؤسس لمرحلة جديدة في مسار إعلام وطني يستند إلى الحرية المسؤولة ويعلي من شأن الكلمة الدقيقة ويجعل التنظيم الذاتي معياراً ناظماً للحق.

وبين ممثل اللجنة الوطنية المستقلة لمدونة السلوك المهني والأخلاقي للصحفيين وصناع المحتوى علي عيد أن المدونة هي التزام وبداية محاولة لحماية الحرية، والمطلوب اليوم هو إعلام حر ودقيق ومنصف يحترم الإنسان ويستعيد ثقة المجتمع.

وأضاف عيد: إن التحديات تضاعفت مع الثورة الرقمية، وتضخم دور الذكاء الاصطناعي وأصبح أثر الكلمة أسرع وأخطر، والمدونة ليست بديلاً عن القانون أو نصاً أخلاقياً جامداً بل هي إطار للتنظيم الذاتي وهو أعلى درجات حماية الحرية.

وقال عيد: إن الحرية التي لا تحرسها المعايير تتحول إلى فوضى والاستقلال يحتاج إلى مسؤولية ومهنية.

مراسلة سانا: مديرو الجهات الإعلامية الرسمية يوقعون على وثيقة مدونة السلوك المهني والأخلاقي للصحفيين وصناع المحتوى.

وقال وزير الإعلام: إن توقيع مديري الجهات الإعلامية على مدونة السلوك المهني خطوة التزام من الإعلام الوطني.

من جهته أكد وزير العدل مظهر الويس أن مدونة السلوك المهني والأخلاقي لا تشكل بديلاً عن القانون بل هي وثيقة استرشادية للعاملين في المجال الإعلامي.

يتبع...

https://sana.sy/locals/2403474/

13 - الملكية العقارية في سوريا.. تحديات التسجيل وضمان الحقوق في ظل القوانين المتعددة

"ملف سانا الاقتصادي"

دمشق-سانا، تاريخ النشر: 15/02/2026 12:50 مساءً

تمثل الملكية العقارية في سوريا حقاً قانونياً حيوياً وأساسياً، لكنها تواجه تعقيدات عدة جراء تعدد السجلات والإجراءات القضائية والقيود القانونية لاختلاف أنواع الملكية وسبل نقلها وحماية الحقوق، ما يجعل ضمان الملكية الصحيحة مسألة دقيقة وحساسة لكل مالك ومستثمر.

تنظيم انتقال الملكية العقارية

القوانين السورية نظّمت آليات انتقال الملكية العقارية وفق عدة أسباب قانونية أبرزها البيع أو الهبة أو الإرث أو بموجب حكم قضائي، وهذه الانتقالات، وفق المدير العام للمديرية العامة للمصالح العقارية عبد الكريم إدريس، تتشابه في إجراءاتها العامة، إلا أن لكل نوع منها متطلبات خاصة تختلف باختلاف الحالة القانونية.

إدريس بيّن في تصريح لمراسلة سانا أن تسجيل انتقال الملكية في السجل العقاري يعد من حيث المبدأ إجراء بسيط، يتطلب حضور أطراف العقد إلى مكتب التوثيق مصطحبين وثائق إثبات الشخصية والمستندات المؤيدة للانتقال، ليخضع بعدها العقد للتدقيق ضمن إضبارة عقارية، قبل أن يصدر أمين السجل العقاري قراره

بالتسجيل على الصحيفة العقارية أو إعادته لاستكمال النواقص خلال مهلة محددة، وبعد إتمام التسجيل يصبح بإمكان المالك الجديد استخراج قيد عقاري أو الحصول على سند الملكية.

لكن تسجيل الملكية أصبح أكثر تعقيداً في بعض الحالات نتيجة عوامل متعددة، من بينها الإجراءات الاحترازية والمتطلبات المالية المسبقة، إضافة إلى كثرة الإشارات التحفظية وإشارات الذمم المالية المثبتة على الصحائف العقارية، وحول ذلك أشار إدريس إلى أن المدة الزمنية اللازمة لنقل الملكية لا ينبغي أن تتجاوز ثلاثة أيام في الظروف المثالية، وبحد أقصى أسبوع واحد في حال عدم وجود موانع قانونية.

العقارات غير المسجلة...95 % من الأراضي القابلة للتملك في سوريا مسجلة في السجل العقاري

فيما يتعلق بالعقارات غير المسجلة أو التي لا يملك شاغلوها وثائق رسمية، أوضح إدريس أن نحو 95 بالمئة من الأراضي القابلة للتملك في الجمهورية العربية السورية مسجلة في السجل العقاري وتشكل ما يقارب 60 بالمئة من مساحة سوريا، وأن أي انتقال للملكية أو تعديل في الحقوق العينية ضمن هذه الأراضي يوجب القانون قيده في السجل العقاري، لافتاً إلى أنه في حالات الحيازة غير المسجلة أو فقدان الوثائق، فإن إثبات الملكية يعود للقضاء، والسجل العقاري ملزم بتنفيذ الأحكام القضائية القطعية وتثبيت مضمونها على الصحائف العقارية.

دعاوى النزاع العقاري

تتعاون المصالح العقارية مع الجهات القضائية لفض دعاوى النزاع العقاري، وفي هذا السياق أوضح إدريس أن هذه الدعاوى تستند بشكل أساسي إلى الوثائق الصادرة عن المصالح العقارية، كما يتم وضع إشارات بالدعاوى على صحائف العقارات موضوع النزاع لإعلام جميع ذوي العلاقة، مشيراً إلى أن التعاون يمتد أيضاً إلى إعداد وتعديل القوانين العقارية بالتنسيق مع وزارة العدل، ومشاركة القضاة في اللجان القانونية المختصة.

دوائر عقارية متوقفة وتحديات بإعادة تكوين الوثائق المتضررة

من جهة أخرى، يواجه العمل العقاري في بعض المناطق المتضررة من الحرب في سوريا تحديات عدة، فهناك عدد من الدوائر العقارية متوقف عن العمل أو يواجه صعوبات في استكمال مهام التحديد والتحرير ومشاريع إزالة الشيوع، وفق إدريس، إضافة إلى تحديات إعادة تكوين الوثائق العقارية المتضررة أو المفقودة، حيث بدأت هذه الأعمال في عدة محافظات منها ريف دمشق وحمص ودير الزور، فيما شهدت حلب جهوداً لأرشفة العقود المتعلقة بالصحائف التالفة بدعم لوجستي من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.(UN HABITAT)

وفيما يخص العقارات المملوكة على الشيوع، أوضح إدريس أن القوانين السورية أجازت التملك الشائع وتعدد المالكين، ولا سيما في حالات الإرث، إلا أن تفاقم هذه الظاهرة أدى إلى زيادة احتمالات النزاع وتراجع الجدوى الاقتصادية لبعض الأراضي، مؤكداً أن القانون حدّد أوجه التصرف بالعقارات الشائعة، حيث تدار شؤون الصيانة والتحسين بموافقة الشركاء مجتمعين أو مالكي 75 بالمئة من الأسهم، في حين يتطلب البيع أو الإفراز موافقة جميع المالكين حكماً.

تسجيل الملكيات

تخضع الرسوم المتعلقة بتسجيل الملكيات لأحكام القانون رقم 17 لعام 2021، الذي حدد رسوم المعاملات العقارية، إضافة إلى الرسوم المفروضة من الجهات التي تمسك سجلات ملكية مؤقتة كالوحدات الإدارية، والمؤسسة العامة للإسكان والجمعيات السكنية، وفق القوانين والأنظمة النافذة لكل جهة.

وتعد الملكية العقارية في سوريا من المواضيع القانونية الأكثر إشكالاً، نظراً لتعدد السجلات العقارية وكثرة القوانين الناظمة لها، لضمان حقوق السادة أصحاب الملك، يجب فهم نوع الملكية والجهة التي توثقها، وهو ما يساعد في حماية الحقوق القانونية، وتجنب النزاعات المستقبلية.

وتعمل حالياً وزارة الإدارة المحلية والبيئة، على إنجاز مشروع مركزي للأرشفة والفهرسة الرقمية بدءاً من مديرية المصالح العقارية في دمشق، تمهيداً لتعميمه على باقي المحافظات والاستفادة من الأرشيف الإلكتروني المنجز سابقاً، ما يساعد بحل الكثير من هذه الأمور.

أنواع الملكيات ودرجة ضمان الحقوق

أوضحت عضو المجلس المركزي في نقابة المحامين الدكتورة سميرة الوتار في تصريح لسانا، أن الملكيات في سوريا تتنوع وتختلف درجة ضمان الحقوق فيها بحسب السجل الذي يكون فيه العقار، لافتة إلى أن السجل العقاري الدائم المعروف بـ"الطابو الأخضر"، يخضع لقانون السجل العقاري رقم 188 لعام 1926، ويعتبر أقوى أنواع الملكيات.

ولفتت الوتار إلى أن كل عقار تخصص له صحيفة عقارية مسجلة لدى مديرية المصالح العقارية "السجل العقاري" في سوريا، وهي التي تثبت ملكية العقار والحقوق المرتبطة به، وتعد الحقوق المسجلة فيه نهائية ومطلقة ولا يمكن الطعن بها إلا في حالات التزوير، مع ضمان الدولة لصحة البيانات، ما يجعله أقوى سند قانوني أمام القضاء.

أما السجل المؤقت، وفق الوتار فهو نظام قانوني يهدف إلى تسجيل العقارات المرخصة للبناء، وما يطرأ عليها من قيود إلى حين انتهاء المشروع، على أن تُنقل هذه القيود إلى السجل العقاري الدائم بعد اكتمال البناء، ورغم طبيعته المؤقتة، فإن القيود المسجلة فيه تتمتع بقوة ثبوتية مماثلة للسجل العقاري الدائم، كما يمنع قانونياً التصرف بالعقار إلا عبر معاملات رسمية، ما يضمن حقوق الملاك بشكل كامل.

وفي حالات شراء العقارات غير المسجلة أو وجود نزاع على ملكيتها، يلجأ المتنازعون إلى استصدار حكم قضائي يثبت البيع، حيث يحوز مالك العقار حكماً مكتسب الدرجة القطعية ومبرماً من المحكمة المختصة التي يتبع لها موقع العقار، ويذكر في الحكم رقم العقار ومنطقته العقارية وأوصافه التفصيلية، لافتة إلى أن هذا النوع من الملكية يعد قوياً قانونياً، إلا أنه يحتاج إلى متابعة عملية "تنفيذ الحكم" في السجل العقاري لضمان تثبيت الحق.

وكالة غير قابلة للعزل

يوجد نوع آخر شائع من الملكية، وهو "وكالة غير قابلة للعزل" والتي تكون منظمة لدى كاتب العدل، وفي هذا النوع، يقوم المالك بتنظيم وكالة خاصة تتضمن توكيل البائع للشاري وتفويضه بنقل وفراغ ملكية العقار أو الحصة السهمية بموجب هذه

الوكالة، ورغم أن هذا النوع له حجية قانونية، إلا أنه لا ينقل الملكية مباشرة في السجل العقاري، ويُعتبر تعهداً بالنقل، ما يجعل ضمان الحقوق فيه أقل قوة مقارنة بـ"الطابو"، ويستلزم متابعة المعاملة العقارية لتثبيت البيع. أما في المناطق غير المحددة أو المحررة، التي لم تشملها عمليات التحديد والتحرير بعد، فيتم إثبات الملكية عبر الوثائق القديمة وشهادات الجوار أو مختار المنطقة حسب الحالة، ويعتمد ضمان الحقوق في هذه الحالة على وضع اليد والشهود والوثائق التاريخية.

البيع القطعي

بالنسبة للملكية بعقد البيع القطعي، فهي شائعة في مناطق المخالفات أو أملاك الدولة، وتعتمد على عقد موقع بين الطرفين، ويُعتبر ضمانها من أضعف الضمانات، وخاصة إذا كانت الأرض المبنية عليها العقارات تعود ملكيتها للدولة، وفق الوتار.

كما يوجد نوع من الملكية يُعرف بالملكية على الشيوع، حيث يكون العقار ملكاً لعدة مالكين بحصص سهمية غير مفرزة، ويتمتع هذا النوع من الملكية بضمان قوي لكنه يحتاج إلى متابعة الإجراءات في السجل العقاري، حتى يتم تخصيص حصة كل وارث، وذلك عند انتقال الملكية للورثة بعد وفاة أحد المالكين.

وفيما يتعلق بالعقارات المبنية على أملاك الدولة، فإنها تتطلب إجراءات قانونية محددة، تشمل تقديم العقد للمالية لاستيفاء رسوم العقد، ثم يتم التنازل بموجب هذا العقد عن عدادات الكهرباء والماء في شركات الخدمات فيما تمتلك الأراضي المملوكة لأصحابها " قيد عقاري" ولكن بشكل مخالف ودون ترخيص، يتم البيع فيها بتسجيل أسهم للمشتري مع إمكانية الحصول على حكم محكمة ووضع إشارات وإجراء الكشف حسب الحاجة.

حصر الإرث وأنواعه

وحول حصر الإرث، أكدت الوتار أن هذه الوثيقة الرسمية تصدر عن المحكمة المختصة لتحديد أسماء الورثة وحصصهم الإرثية، وتعد شرطاً أساسياً لأي تصرف بالتركة، سواء لنقل الملكية أو للمطالبة بالمستحقات كالمعاش التقاعدي.

وأشارت إلى أن حصر الإرث يختلف بحسب نوع العقار، حيث توجد عقارات "مُلك" تقع ضمن المخططات التنظيمية للمدن، ويتم توزيع الإرث فيها وفق قانون

الأحوال الشخصية، حيث يكون للذكر مثل حظ الأنثيين، فيما توجد العقارات الأميرية التي تقع خارج المدن، فعادة ما تكون أراضي زراعية تعود للدولة، ويُوزع الإرث فيها بالتساوي بين الذكر والأنثى وفق قانون انتقال الأموال غير المنقولة.

وأوضحت الوتار أن إجراءات حصر الإرث تختلف بحسب نوع العقار، حيث يصدر حصر الإرث الشرعي عن المحكمة الشرعية للعقارات (الملك)، ويتمّ بموجبه تعيين الورثة الشرعيين وحصة كل واحد منهم من التركة وحصصهم الشرعية، ويمكن لأي وريث الحصول عليه من المحكمة الشرعية، ولا يحتاج لحضور بقية الورثة ولا وكالات. أما حصر الإرث القانوني فيصدر عن محكمة الصلح المدني للعقارات الأميرية، وتحسب عادة من 2400 سهم، ويتم تنظيم هذا النوع وفق قانون انتقال الأموال غير المنقولة المتعلق بالأراضي الأميرية، ويجب في حال امتلاك المتوفى أكثر من نوع من العقارات استخراج كل من الحصر الإرث الشرعي والحصر الإرث القانوني معاً وفق ما بينت الوتار.

وأشارت كذلك إلى حصر الإرث العمالي، الذي يصدر من المحكمة العمالية ويختص بحقوق العامل أو الموظف الحكومي في مرتبه وحقوقه التقاعدية، حيث تنتقل هذه الحقوق الى ورثته حسب الحالة.

وأكدت الوتار أن ضمان حقوق الملكية في القانون السوري يتطلب دائماً نقل الملكية إلى السجل العقاري الدائم، وعدم الاكتفاء بالوكالات العدلية لفترات طويلة، مع ضرورة التأكد من نوع العقار قبل البدء بإجراءات حصر الإرث، سواء أكان عقاراً مُلكاً أم أميرياً، لضمان حماية حقوق المالكين والورثة وفق القانون.

نوع الملكية يحرك السوق العقارية

يشكل نوع الملكية القانونية للعقار عاملاً حاسماً في توجهات الزبائن داخل السوق العقارية السورية، إذ بات المشترون يولون أهمية متزايدة لسلامة الوضع القانوني للعقار قبل الإقدام على الشراء، وفي هذا الإطار، يوضح أصحاب مكاتب عقارية أن الطلب يتركز بدرجات متفاوتة تبعاً لنوع الطابو المسجل.

عدنان رزق صاحب مكتب عقاري في دمشق يؤكد أن العقارات ذات الطابو الأخضر والمسجلة نهائياً في السجل العقاري تتصدر قائمة الخيارات المفضلة لدى

الزبائن، لما توفره من حماية قانونية كاملة، وإمكانية نقل الملكية بسهولة، إضافة إلى اعتمادها في المعاملات الرسمية والتمويلية، ما يجعلها الخيار الأكثر أماناً واستقراراً.

وفي المقابل، يشير هادي اليوسف صاحب مكتب عقاري آخر في ريف دمشق إلى وجود طلب انتقائي على العقارات المستندة إلى أحكام قضائية قطعية، ولا سيما في المناطق التي تعذر فيها استكمال أعمال التحديد والتحرير العقاري، موضحاً أن هذا النوع يجذب شريحة من المشترين الباحثين عن أسعار أقل، رغم ما يتطلبه من إجراءات إضافية لتثبيت الملكية.

أما العقارات ذات الصفة الزراعية، فيشيران إلى أنها تسجل أدنى مستويات الطلب لأغراض السكن، نظراً للقيود القانونية على البناء وتغيير الصفة العقارية، ويقتصر الإقبال عليها في الغالب على الاستثمار طويل الأجل أو الاستخدام الزراعي.

وتسعى وزارة الإدارة المحلية والبيئة من خلال استراتيجيتها ورؤيتها الجديدة إلى التحول نحو حكومة رقمية، من خلال تحديث البنية التحتية الرقمية في الجهات التابعة لها ومن ضمنها المديرية العامة للمصالح العقارية، على مستوى أرشفة وأرقمة البيانات، وتقوم بالتواصل مع دول ناجحة في مجال أتمتة السجل العقاري للاستفادة من تجاربها في هذا المجال. الوسوم:الملكية العقارية في سوريا

https://sana.sy/economy/2403377/

14 - نقابة المهندسين الزراعيين وأصدقاء جايكا توقعان مذكرة تفاهم لتعزيز البحث العلمي والتدريب

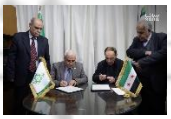

دمشق-سانا، تاريخ النشر: 11/02/2026 8:38 مساءً

وقعت نقابة المهندسين الزراعيين في سوريا، اليوم الأربعاء، مع جمعية "أصدقاء جايكا" اليابانية في سوريا، مذكرة تفاهم، تهدف لتوظيف نتائج البحث العلمي الزراعي والتقانات الحديثة في خدمة التنمية الريفية وتعزيز الأمن الغذائي، وإعداد المهندسين الزراعيين لسوق العمل ورفع كفاءتهم.

وجرى توقيع المذكرة في مبنى النقابة بدمشق من قبل نقيب المهندسين مصطفى المصطفى، ورئيس مجلس إدارة الجمعية مصطفى الأغبر، بمشاركة ممثلين عن مكتب الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في سوريا.

مضمون المذكرة

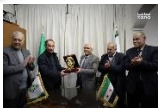

تسهل الجمعية حسب المذكرة عملية التواصل والتفاعل لتحقيق الأهداف المتفق عليها، وتوفير الأجهزة والمستلزمات والتقنيات التي تسهم في تعزيز نجاح الدورات التدريبية، وتقديم المساعدة في مجالات تقانات التنبؤ بحدوث الآفات والأمراض الزراعية والصقيع، إلى جانب الخبرات والتدريب والاستشارات اللازمة في مجالات الزراعة بدون تربة، وإنتاج السماد الفيرمي كومبست.

كما تنص المذكرة على تبادل الخبرات والمعلومات بين الطرفين لتفعيل النشاطات وتطويرها، وتنظيم ندوات ودورات ومؤتمرات، وإعداد دراسات تنموية، وعقد لقاءات تخصصية مع الخبراء والمتطوعين اليابانيين، ومنح جوائز للمتميزين في مجال عمل الجمعية، ولأصحاب الابتكار والإبداع في مجال الزراعة وحماية البيئة.

إعداد الخريجين لسوق العمل

نقيب المهندسين الزراعيين أوضح في تصريح لمراسل سانا، أن المذكرة تركز بالدرجة الأولى على إعداد الخريجين، وتأهيلهم لدخول سوق العمل، إلى جانب تطوير مهارات المهندسين العاملين، ورفع كفاءتهم وفق الأساليب والنتائج العلمية الحديثة، بما يواكب متطلبات المرحلة الجديدة.

وأشار المصطفى إلى أن النقابة تعمل من خلال هذه التفاهمات على إعداد وتأهيل المهندسين الزراعيين عبر برامج تدريبية تخصصية وورشات عمل تطبيقية، تواكب المستجدات العلمية والتقانات الحديثة في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني، بما يسهم في تعزيز دورها في دعم وتنمية القطاع الزراعي.

الاستفادة من الخبرات العلمية

رئيس مجلس إدارة الجمعية لفت في تصريح مماثل إلى أن "أصدقاء جايكا" تضم في عضويتها كوادر من مختلف القطاعات ممن سبق لهم التخرج أو المشاركة في دورات تدريبية في اليابان، واكتسبوا خبرات متقدمة يمكن توظيفها في دعم الواقع الزراعي المحلي.

ولفت الأغبر إلى العمل على بناء علاقات تعاون مع مؤسسات يابانية وعربية لتعزيز تبادل الخبرات وفتح آفاق جديدة أمام المهندسين السوريين، بما يرفد القطاع الزراعي بكوادر مؤهلة وقادرة على مواكبة التطورات الحديثة.

تطوير القطاع الزراعي

بين مسؤول البرامج بمكتب (جايكا) في سوريا عمار الهبري، أن مذكرة التفاهم تشكل خطوة مهمة في مسار تطوير القطاع الزراعي، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مرحلة التعافي وإعادة البناء في سوريا.

وأشار الهبري إلى أن المرحلة الحالية تشهد تعزيزاً تدريجياً لدور الوكالة وفتح قنوات تواصل مباشرة مع الحكومة السورية، بما يسهم في توسيع مجالات التعاون مستقبلاً والتحضير لمشاريع جديدة تدعم القطاع الزراعي وترفع كفاءة العاملين فيه.

وتأسست جمعية "أصدقاء جايكا" عام 2005 في دمشق، من قبل عدد من المتدربين السوريين الموفدين إلى اليابان، والتي استفاد من دوراتها نحو 1000 متدرب، وتضم في عضويتها المتدربين السابقين في مجالات متعددة، ضمن توجهات الحكومة السورية وخططها التنموية حيث تقدم (جايكا) الدعم التقني والفني للجمعية في إطار تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع سوريا.

https://sana.sy/economy/2399818/

15 - أكثر من 5 ملايين ليرة تداولات سوق دمشق في جلسة اليوم

دمشق-سانا، 15 – 02 - 2026

سجل سوق دمشق للأوراق المالية خلال جلسة اليوم الأحد، قيمة تداول إجمالية تجاوزت الـ 5 ملايين ليرة سورية من العملة الجديدة، وتوزعت بواقع 174165 سهماً من خلال 167 صفقة، وفقاً للنشرة اليومية الصادرة عن السوق.

وسجلت الجلسة تراجعاً في سعر سهم بنك البركة- سوريا الذي انخفض بنسبة 0.10 بالمئة ليغلق عند 20 ليرة جديدة، بينما تراجع سهم بنك قطر الوطني- سوريا بنسبة 0.58 بالمئة، ليغلق عند 25 ليرة جديدة.

وانخفض سهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة 0.85 بالمئة، ليغلق عند 16 ليرة جديدة، كما تراجع سهم شركة إسمنت البادية بنسبة 3.83 بالمئة، ليغلق عند 639 ليرة جديدة.

شركات لم تسجل أي تداول ولم تشهد أسهم عدد من الشركات أي حركة تداول خلال الجلسة، من بينها: بنك الشام، وبنك سوريا الدولي الإسلامي، وبنك سوريا والخليج، والاتحاد التعاوني للتأمين، والشركة السورية الوطنية للتأمين، والمجموعة المتحدة للنشر، وشركة MTN سوريا، إضافة إلى شركات أخرى حافظت على أسعار إغلاقها السابقة دون نشاط. يشار إلى أن سوق دمشق للأوراق المالية أغلق جلسة الخميس الماضي، قيمة تداول إجمالية تجاوزت الـ12 مليون ليرة سورية من العملة الجديدة، وتوزعت بواقع 415152 سهماً من خلال 269 صفقة.

الوسوم:سوق دمشق للأوراق المالية
/https://sana.sy/economy/2403897

16 - الصين ترسم ملامح إعمار سوريا الجديدة من لبنان
دمشق - رهام علي
الثلاثاء 10/02/2026

شركة GCI تتحضر لإعادة إعمار سوريا انطلاقاً من لبنان (الوكالة الوطنية)

بينما تنشغل الأوساط الاقتصادية بمراقبة ملامح "سوريا الجديدة" والأنباء المتداولة عن ترتيبات لزيارات دمشقية رفيعة المستوى إلى بكين، برز حراك ميداني يطبخ على نار هادئة في بلدة شتورة اللبنانية. إعلان مجموعة "GCI" الصينية، التي

تضم تحت جناحها 25 شركة عملاقة، اتخاذ شتورة في البقاع مقراً إقليمياً ولوجستياً لها، لم يكن مجرد "ترانزيت" جغرافي عابر، بل هو اعتراف صريح بأن الطريق الدولي لإعمار سوريا يمر اليوم عبر "رئة" لبنانية، لأسباب تتجاوز الـ 50 كيلومتراً الفاصلة بين البلدة والداخل السوري.

فلسفة "الإنتاج" الصينية

في مؤتمر صحفي، أكد الرئيس التنفيذي للمجموعة وائل ياسين، أن اختيار لبنان كمركز إقليمي للشرق الأوسط وأفريقيا نابع من إيمان بعمقه المحوري وقدرته على النهوض من أزماته. ياسين الذي شدد على أن المجموعة ترفض منطق "المساعدات" أو السياسات الريعية، أوضح أن الهدف هو وضع المجتمعات على سكة الإنتاج المستدام في مجالات الذكاء الاصطناعي، النقل الذكي، والمدن الذكية. وأشار إلى أن التوجه الصيني نحو سوريا بات واضحاً بعد زيارة وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني إلى بكين، وما نتج عنها من تفاهمات، مؤكداً أن هذه الشركات الـ 25 ستكون القاطرة التقنية لورشة الإعمار المقبلة.

شتورة عقل "الحزام والطريق" البديل

من جانبه، يضع الخبير الاقتصادي والمصرفي إبراهيم نافع قوشجي هذا الحراك في إطاره الجيوسياسي الأوسع، إذ يعتبر في حديثه لـ"المدن"، أن الصين تسعى لتكون لاعباً رئيسياً يرسخ حضوره عبر مشاريع تنموية واستثمارات استراتيجية تعتمد "سياسة استثمارية تخالف السياسة الأمريكية".

ويرى قوشجي أن اختيار شتورة هو "خطوة استراتيجية تحمل أبعاداً سياسية عميقة"، فهي تعكس ثقة الصين بدور لبنان كمنصة إدارية وتجارية لإدارة الاستثمارات الصينية في المنطقة برمتها، وليست مجرد نقطة عبور عابرة.

كذلك، يشدد قوشجي على أن الرؤية الصينية للتنمية ترفض منطق "المساعدات أو السياسات الريعية"، بل تهدف إلى تمكين المجتمعات من الإنتاج عبر مشاريع مستدامة. ويحلل قوشجي التوجه الصيني نحو التكنولوجيا والمدن الذكية والذكاء الاصطناعي بوصفه رغبة في "إعادة تأسيس سوريا على أسس حديثة" وإدخالها عصر الاقتصاد الرقمي، وليس الاكتفاء بترميم ما تهدم.

هذه الرؤية، بحسب قوشجي، تتماشى مع مبادرة "الحزام والطريق" التي تهدف لربط آسيا بالشرق الأوسط وأفريقيا، معتبراً أن الزيارات الدبلوماسية الرفيعة، وصولاً إلى الزيارة المرتقبة للرئيس السوري أحمد الشرع إلى بكين، ستعطي دفعاً سياسياً وتكرس الدور الصيني كبديل للنفوذ التقليدي للقوى الغربية، مما يفتح الباب أمام نموذج تعاون دولي يقوم على الابتكار والإنتاج والنمو طويل الأمد.

لماذا شتورة وليست دمشق أو غازي عنتاب؟

على المقلب الآخر، يقدم مدير المعهد اللبناني لدراسات السوق باتريك ماردیني، قراءة حذرة لهذا التمركز، إذ يرى أن استهداف السوق السورية أمر مفروغ منه، لكنه يضع "نقطة نظام" حول تموضع الشركات، فالاستثمار في سوريا لا يمر بالضرورة عبر لبنان.

ويشير ماردیني في حديثه لـ"المدن"، إلى أن الشركات التركية المهتمة بالإعمار تتمركز في ولاياتها الحدودية وتفتح فروعاً مباشرة في الداخل السوري، وكذلك الشركات القطرية والسعودية التي أعلنت اهتمامها بالاستثمار ذهبت مباشرة إلى سوريا ولم تأتِ إلى لبنان.

ويفسر ماردیني تفضيل المجموعة الصينية لشتورا بـ "فلسفة اليقين"، فسوريا رغم تقدمها الكبير في مضامير عديدة، لا تزال تعيش حالة من "عدم اليقين" الأمني والقانوني. ويضيف ماردیني أن "في لبنان المشاكل كثيرة، لكنها واضحة. المستثمر الصيني قد يخاف من تغير الأمور في سوريا لعدم فهمه الكامل لطريقة عمل المؤسسات القانونية هناك، بينما يجد في لبنان وضوحاً أكبر رغم العيوب". كما يبرز ماردیني "العقدة المصرفية" كعنصر حاسم، فبالرغم من رفع العقوبات عن القطاع المصرفي السوري، لا تزال هناك صعوبة بالغة في التعامل مع "المصارف المراسلة" الدولية، وهي ميزة لا يزال لبنان يحتفظ بها بالرغم من أزمته المالية الحادة.

الصينيون "جزر معزولة"

وحول أثر هذا الوجود على الداخل اللبناني، يطرح ماردیني رؤية نقدية صريحة، إذ يرى أن التمركز حول الخدمات اللوجستية والمستودعات لن يخلق فرص عمل كبيرة للشباب اللبناني. ويشرح ذلك بأن الشركات الصينية تجلب معها "كادرها الكامل" من

مدراء ومهندسين وحتى برامج معلوماتية ومشغلين صينيين، ولا يثقون باليد العاملة المحلية في المراحل الأولى، بل يكتفون بتوظيف محليين في قطاعات "الأمن، النقل، التنظيفات، أو البناء". ويؤكد ماروديني أن التحول نحو توظيف اللبنانيين مرهون بإيجاد "شريك محلي" يتحمل المسؤولية ويثبت كفاءته وسعره التنافسي، وإلا سيبقى الوجود الصيني مجرد "منطقة ترانزيت".

تحدي الاستدامة: بين التمويل والبنية التحتية

وبين الرؤى الطموحة والواقعية الميدانية، يلتقي الخبيران عند نقطة "الجهوزية"، فماروديني يشدد على أن الحفاظ على هذه الشركات يتطلب تأمين الحد الأدنى من الكهرباء والإنترنت وشبكة إمداد لوجستية دون عرقلة، وهو ما يمثل نقطة ضعف لبنانية تاريخية تعيق جذب الاستثمارات. كما تبرز مشكلة "التمويل" التي تخنق القطاع الخاص اللبناني نتيجة توقف المصارف عن التسليف منذ 2019، مما يمنع المقاول اللبناني من الدخول كشريك حقيقي في هذه المشاريع الضخمة التي وصفها قوشجي بأنها قد "تعيد رسم الخارطة الاقتصادية للمنطقة".

في المحصلة، تملك شتورة اليوم "ميزة طبيعية" كعقدة مواصلات فريدة، لكن نجاحها في التحول إلى "منصة مستدامة" يتوقف على قدرة لبنان الرسمي على تهيئة بيئة قانونية محفزة، فإن وجود 25 شركة صينية على حدود دمشق هو رسالة واضحة بأن قطار الإعمار قد وضع عجلاته على السكة، وأن شتورة هي اليوم "المكتب الذكي" الذي ينتظر اكتمال اليقين القانوني خلف الحدود ليعلن انطلاق الورشة الكبرى التي قد تعيد تعريف التعاون الدولي القائم على الابتكار لا على المساعدات.

https://www.almodon.com/amp/economy/2026/02/10/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%85-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86

17 - إصلاح الشركات ونظام المعاشات.. سوريا تبدأ تطوير القطاع المالي بدعم دولي

اقتراح مشروع قانون يلزم بتحويل جميع الشركات الحكومية إلى شركات مساهمة عامة

الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 21 :يناير ,2026:

عقد وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، ثلاث ورش عمل منفصلة مع فرق فنية متخصصة من مجموعة البنك الدولي، تناولت قضايا تتعلق بالمالية العامة والقطاع المالي.

وقال برنية إن ورش العمل التي عقدت على مدى ثلاثة أيام "عن بعد عبر تقنية زوم"، خصصت أولها لبحث إصلاح قطاع الشركات المملوكة للدولة، وتحويل هذه الشركات والمؤسسات إلى شركات رابحة وتنافسية تسهم في خدمة التنمية، وتوفير فرص العمل ودعم النمو الاقتصادي.

وأضاف وزير المالية أن النقاش ركز على مراجعة الإطار القانوني المنظم لعمل هذه الشركات بما يتيح لها مرونة أكبر واستقلالية مالية وإدارية، مقابل تعزيز المساءلة وتطبيق ممارسات الحوكمة السليمة، وفقاً لوكالة الأنباء السورية "سانا."

وأوضح أنه تم اقتراح مشروع قانون يلزم بتحويل جميع الشركات الحكومية إلى شركات مساهمة عامة تمتلك الدولة في بدايتها كامل أسهمها، بما يضمن تطبيق قواعد صارمة للحوكمة، وانتخاب مجالس إدارة مستقلة، وتشكيل لجان داخلية للمراجعة والمخاطر، وإلزامها بميزانيات وبيانات مالية مدققة وتقارير فصلية منشورة.

وقال إن الورشة الثانية ركزت على إصلاح نظم التقاعد والمعاشات في سوريا، لافتاً إلى أن المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، تحتاجان إلى إعادة هيكلة جذرية وربما دمجهما معاً لتحقيق الاستدامة المالية.

وأضاف أن المطلوب هو إصلاحات هيكلية عميقة وجريئة تحول المؤسستين إلى مؤسسات مالية ومستثمر فاعل ونشط في القطاع المالي السوري، مشيراً إلى الاتفاق مع البنك الدولي على تقديم مساعدة فنية متخصصة لتقييم أوضاع المؤسستين.

التمويل العقاري

وقال برنية إن الورشة الثالثة بحثت واقع التمويل العقاري في سوريا بمشاركة هيئة الإشراف على التمويل العقاري، ومناقشة خطة عمل متعددة المحاور، شملت

تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي والمؤسسي المنظم للتمويل العقاري والسياسات المرتبطة به، وتعزيز الوصول إلى خدمات التمويل العقاري مع ضمان حماية المتعاملين، وصولاً إلى توظيف سياسات التمويل العقاري في تحقيق الاستدامة ودعم السياسات الاجتماعية.

وأكد وزير المالية السوري في ختام الورشة، أنه "لا يمكن التأخر في البدء بمعالجة هذه الملفات الثلاثة المهمة."

https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2026/01/21/%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%A8%D8%AF%D8%A7-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

18 - 20ألف ليرة... سقف السحب اليومي في مصرف سوري

المدن - اقتصادالاثنين 19/01/2026

رفع سقف السحوبات المصرفية (سانا)

أعلن المصرف التجاري السوري عن زيادة سقف السحب اليومي من الصرافات الآلية التابعة له ليصل إلى 20 ألف ليرة بالعملة الجديدة، أي ما يعادل مليوني ليرة بالعملة القديمة، وذلك استناداً إلى توجهات مصرف سوريا المركزي، في إطار جهوده لتلبية متطلبات العاملين والمتقاعدين وتسهيل وصولهم إلى مستحقاتهم.

وأشار المصرف في بيان إلى أنه عدّل سقف السحب النقدي عبر الصرافات الآلية إلى 20 ألف ليرة سورية دفعة واحدة يومياً، بدلاً من السقف الأسبوعي المعمول به سابقاً.

وكان المصرف التجاري السوري قد أعلن عن تحديد سقف السحب عبر قنوات الدفع الإلكتروني، وذلك استناداً إلى المرسوم المتعلق بإطلاق العملة السورية الجديدة (العملة الوطنية)، بهدف إجراءات التعديلات الفنية اللازمة على منظومة الدفع الإلكتروني بعد حذف صفرين من العملة القديمة.

حينها، أوضح المصرف أن سقف السحب الأسبوعي أصبح بعد تطبيق التعديلات عشرة آلاف ليرة سورية جديدة أسبوعياً عبر نقاط البيع(POS) ، مع توافر مرونة لرفع السقف حسب حالة كل عميل كالمنظمات مثالاً، وعشرة آلاف ليرة سورية جديدة أسبوعياً عبر الصرافات الآلية.

https://www.almodon.com/economy/2026/01/19/20-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A

19 - حصري: مصادر تقول إن شركة قطرية ستستحوذ على حصص كبيرة في بنوك سورية

بقلم تيمور أزهري، 15يناير 2026،

ملخص

شركة قطرية تستحوذ على حصة كبيرة في بنكين سوريين

أول صفقة مصرفية أجنبية في سوريا منذ سقوط الأسد

يرحب البنك المركزي السوري بالمبادرات التي يقودها السوق في القطاع المصرفي

الرياض 15 يناير (رويترز) - مجموعة استثمار القابضة القطرية (IGRD.QA)يفتح علامة تبويب جديدة قال أربعة أشخاص مطلعين على الأمر إن البنك سيسيطر على بنك شهبا السوري ويستحوذ على حصة 30% في البنك الإسلامي الدولي السوري، مما يمثل أول عمليات استحواذ مصرفية أجنبية في سوريا منذ سقوط الرئيس السابق بشار الأسد.

وتأتي هذه الخطوة، التي أعقبت رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا في أواخر العام الماضي، في الوقت الذي يحاول فيه البنك المركزي للبلاد إعادة رسملة القطاع المصرفي الذي تضرر بشدة جراء 14 عاماً من الحرب والعقوبات الغربية.

ستستحوذ شركة استثمار، وهي جزء من مجموعة باور إنترناشونال هولدينغ التي تتخذ من الدوحة مقراً لها ويقودها الأخوان السوريان القطريان معتز ورامز الخياط، على حصة مسيطرة بنسبة 60٪ في شركة شهبا بعد شراء أسهم بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك أهلي ترست، وذلك وفقاً لثلاثة من الأشخاص.

وقال أحد المصادر المطلعة على تفكير بنك شهبا: "لديهم خطة طموحة للغاية للبنك من خلال تعزيز رأس المال وتسهيل التواصل مع البنوك المراسلة."

وبحسب شخص مطلع على الأمر، فإن 30% أخرى من أسهم بنك الاستثمار الإسلامي تمتلكها بالفعل شركاء قطريون.

إعلان · مرر للمتابعة

لم تستجب شركات Bemo و ATB و SIIB على الفور لطلبات التعليق.

لا تزال عمليات الاستحواذ خاضعة للموافقة التنظيمية.

قال محافظ مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصري إنه لا يستطيع التعليق لأن هذه الأمور لا تزال سرية.

وقال لوكالة رويترز: "مع ذلك، يرحب البنك المركزي بأي عمليات إعادة هيكلة محتملة أو مبادرات يقودها السوق من شأنها تعزيز استقرار القطاع المصرفي ومرونته وحوكمته الرشيدة، شريطة أن تتوافق تماماً مع القوانين والمتطلبات التنظيمية المعمول بها."

ستساهم عمليات الاستحواذ هذه في زيادة محفظة المشاريع والاستثمارات المتنامية لعائلة الخياط، التي تمتلك شركاتها بالفعل عقوداً لمشاريع توليد الطاقة في سوريا ولإعادة تطوير وتوسيع مطار دمشق.

وقالت المصادر إن بنك ATB وبنك Bemo سيستخدمان عائدات بيع حصصهما في بنك شهبا لضخ رأس المال في بنوكهما الخاصة، التي تضررت من انكشافها على الأزمة المالية في لبنان المجاور.

تقرير تيمور أزهري في الرياض. تحرير جين ميريمان

https://www.reuters.com/world/middle-east/qatari-company-acquire-major-stakes-syrian-banks-sources-say-2026-01-15/

20 - كندا ترفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا

الخطوة الكندية الجديدة تنهي الحظر الاقتصادي الواسع على سوريا والذي كان مرتبطا بنظام الأسد (الجزيرة)

Published On 19/2/202619/2/2026

أعلنت وزيرة الخارجية الكندية أنيتا أناند، أمس الأربعاء، تعديلات واسعة على "لوائح التدابير الاقتصادية الخاصة في سوريا"، شملت رفع الحظر الشامل المفروض منذ مايو/آيار 2011، استجابة للتغيرات السياسية والميدانية في البلاد.

وأوضح بيان الخارجية الكندية أن التعديلات تشمل تخفيف القيود على استيراد وتصدير السلع والخدمات، والأنشطة الاستثمارية، والمعاملات المالية، بما في ذلك قطاعات النفط والاتصالات الحيوية.

وأشار البيان إلى شطب 24 مؤسسة وفردا من قوائم العقوبات لتسهيل التعامل الاقتصادي مع مؤسسات الدولة السورية.

وأضاف البيان أن كندا استحدثت معيارين جديدين لإدراج الأفراد والكيانات على قوائم العقوبات، يستهدفان المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان أو تقويض الأمن والاستقرار، في حين تبقى العقوبات سارية على الأفراد والكيانات المرتبطة بالنظام السابق بين عامي 2011 و2017.

عودة الاستثمارات

وأكدت أوتاوا أن هذه الخطوة تهدف لدعم جهود الحكومة السورية الانتقالية في تحقيق انتقال سياسي شامل، مشيرة إلى تقديم كندا منذ 2016 أكثر من 4.7 مليارات دولار كمساعدات إنسانية وتنموية لسوريا والدول المستضيفة للاجئين السوريين.

ويبلغ عدد الكيانات السورية المعاقبة حاليا وفق القائمة الكندية 32 مؤسسة و229 فردا، تشمل مسؤولين سابقين بنظام الرئيس المخلوع بشار الأسد، ومقربين منهم، وعائلاتهم، إضافة إلى كيانات تابعة للدولة أو مرتبطة بالقمع أو انتشار الأسلحة أو الدعم المالي للنظام السابق.

وأوضحت الخارجية الكندية إلى أن رفع الحظر يمهد الطريق أمام عودة الاستثمارات والمساعدات الأجنبية لدعم الإدارة السورية الجديدة، بعد الإطاحة بنظام الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024، "ما يفتح مرحلة جديدة من التعافي السياسي والاقتصادي في البلاد."

المصدر :وكالات

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2026/2/19/%D9%83%D9%86%D8%AF%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

21 - سوريا تحصل على دعم من البنك الدولي لتطوير السكك الحديدية

قطار لنقل البضائع - تعبيرية من (آيستوك)

تعزيز التعاون بين سوريا والبنك الدولي في مجالات النقل السككي والنقل المستدام

الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 22 :فبراير ,2026:

بحث وزير النقل السوري يعرب بدر، مع المدير الإقليمي للبنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط جان كريستوف كاريه، آلية تعزيز التعاون بين سوريا والبنك الدولي في مجالات النقل السككي والنقل المستدام.

وناقش الجانبان خلال اللقاء الذي عقد في مبنى الوزارة بدمشق اليوم الأحد، سبل دعم وتطوير قطاع النقل في سوريا، حيث تم التركيز على ضرورة تطوير مهارات الكوادر البشرية العاملة في مجال النقل.

واتفق الجانبان على تخصيص مبلغ 50 مليون دولار لدعم المشاريع الحيوية، تشمل توفير التمويل اللازم لشراء 15 قاطرة جديدة، فيما تجري دراسة صيانة القاطرات الحالية، وفقاً لوكالة الأنباء السورية "سانا."

واستعرض الجانبان مشروع محور نقل الفوسفات، وأهمية إعادة دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع، بهدف تحديد التقديرات المالية اللازمة وتوضيح الأرقام المرتبطة به لضمان استدامته وتطويره بشكل فعال.

وأكد وزير النقل أهمية التعاون المستمر مع البنك الدولي في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية، بما يسهم في تسريع عملية التعافي الاقتصادي في سوريا.

من جانبه، أبدى جان كريستوف كاريه استعداد البنك الدولي لدعم المشاريع التنموية، مؤكداً أهمية الشراكة المستدامة بين البنك الدولي وسوريا.

وتم الاتفاق على عقد اجتماع فني الأسبوع المقبل لمتابعة تنفيذ ما تمت مناقشته، وذلك بهدف تسريع وتيرة العمل المشترك بين سوريا والبنك الدولي في المجالات المذكورة.

https://www.alarabiya.net/amp/aswaq/economy/2026/02/22/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري تقارير

M E A K–Weekly Economic Report	م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry	الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تحية طيبة، أرسل لكم

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/569

قضايا الاقتصاد السوري– الصناعة الوطنية، النفط، الزراعة، الليرة

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 04 كانون الثاني، 29 Marsh 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول .أرجو أن يكون التقرير مفيداً.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير: http://almustshar.sy/archives/14868

M E A K Weekly Economic Report No. 569/2026,

Issues of the Syrian economy – national industry, oil, agriculture, the Syrian pound

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

I hope you find the report useful.

Download link for the report: